صفحة من شواغل الملك عبدالعزيز - رحمه الله - بالقضية الفلسطينية

مؤتمر المائدة المستديرة في لندن

١٣٥٧-١٣٥٨هـ /١٩٣٩م

د. خيرية قاسمية
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة دمشق

لم تشغل الملك عبدالعزيز مسألة توحيد الجزيرة العربية وإقامة حكم عادل فيها عن العالم العربي، فقد شاء الله أن يملأ سيد الجزيرة المطلق فراغاً في التاريخ العربي ليقف على أبواب المشرق العربي ويحمل قضاياه. وقد اتبع في سياسته العامة الدفاع عن الأقاليم العربية والمحافظة على استقلالها، والسعي لتحرير الأجزاء التي ما زالت خاضعة للأجنبي، وإسداء المعونة لها كي تنال الاستقلال. وأصبح من ثوابت سياسته العربية تغليب روح الأخوة في علاقاته مع الحكومات العربية في جميع الميادين، وتوجيه الدعوة الدائمة لها بالتضامن والتكاتف وتوحيد المساعي. وقد كان لتوجه الملك التوحيدي صيغة خاصة في ذهنه مرتبطة بالدولة الإسلامية وصيغها التاريخية، وشكلت حركة التضامن الإسلامي في ضميره العمق الأساس في دعم الجهود العربية والدفاع عن قضايا العرب.

لم يبقَ الملك في عزلة عن العالم الخارجي، فمنذ أن شرع في توسيع رقعة دولته وتوطيد أركانها، أصبح يشترك اشتراكاً فعلياً في توجيه السياسة خارج دائرة الجزيرة، دون أن يتيح لأجنبي سيطرة عليه أو تدخلاً في شؤونه. وأخذ بتنظيم العلاقات الخارجية بين بلاده والدول الأخرى تنظيماً صحيحاً أقيم على قواعد المعاملة بالمثل، والصداقة المتبادلة. واستطاع أن يقرّ علاقاته مع الدول الكبرى على أساس من المرونة وحسن التفاهم، من غير أن يضيّع على بلاده حقاً، أو يحقق لطامع مطمعاً. وقد أوتي براعة سياسية لا يرقى الشك إلى مقدرته فيها، وكان واحداً ممن يجيدون فن التعامل مع الممكن، ولكل حال عنده وقت وظروف وأسلوب للمواجهة(١).

لقد كانت مواقف الملك تجاه القوى الكبرى - على وجه الخصوص - كلها لمصلحة القضايا العربية الإسلامية بشكل عام، ولصالح القضية الفلسطينية بشكل خاص. وكان هم تلك القضية أنبل الهموم العربية التي حملها الملك في قلبه، وخصها بفائق عنايته انطلاقاً من مسؤوليته عن البيت الحرام، وانتهاء بمسؤوليته عن المسجد الأقصى والقدس. ووقف مع عرب فلسطين يؤيدهم، ويشد أزرهم، ويبذل لهم ضروب المساعدات مادية وأدبية في كفاحهم لإنقاذ وطنهم. وتصدى بالحجة والبرهان والتاريخ لإظهار وجه الحق والعدل لقضية عرب فلسطين، وأصبح العاهل السعودي عاملاً مؤثراً بالنسبة للقضية على الساحة الدولية، ولدى من بأيديهم زمام الأمر لدفع الكارثة عن تلك البقعة العزيزة الغالية من بقاع العرب والإسلام.

وكانت فلسطين قد شهدت منذ ١٣٥٥ هـ/١٩٣٦م تفجر أحداث الثورة الكبرى، ووقف منها الملك موقف المساند، وكان في طليعة

---

(١) الغادري، نهاد، السياسة الخارجية السعودية، الأهداف والأساليب، إيطاليا، ١٩٨٤، ص٣٣.

الحكام العرب الذين أبدوا اهتماماً بأعمال الثورة وتبنيها قضية عربية تقع مسؤولياتها على العرب جميعاً(٢). واتخذ الملك موقفاً من قرار التقسيم (يوليو ١٩٣٧م/١٣٥٦هـ)(٣). وظل يواصل الجهد منذ صدور القرار مع الحكومة البريطانية، مبيّناً أن السياسة التي انتهجتها في ذلك البلد العربي المقدس تتنافى مع الصداقة التي تنشدها بريطانيا مع المسلمين والعرب، وتخالف عهودها ومواثيقها، ولا تتفق مع الحق والعدل(٤). وبعد تجدد أعمال الثورة الفلسطينية منذ خريف ١٩٣٧م/١٣٥٦هـ تجاوز الجهد السعودي الحد الدبلوماسي إلى مساعدات مادية للثورة. ووجهت الحكومة البريطانية اتهاماتها إلى المملكة بإرسال سلاح وأموال إلى الثوار(٥). ونفى الملك الإشاعات، ومع تأكيد حرصه على الصداقة البريطانية ذكر الملك بالتأثير الحاصل في نفوس أهل بلاده للخطر الحاضر والمستقبل على العرب، مشيراً إلى اعتقاده بأن تأسيس دولة لليهود منافٍ لمصالح العرب، مهدد بمحو العرب ليس في فلسطين وحدها، بل في سائر البلاد العربية، وإن ذلك ضد مصلحة بريطانيا «ومن أجل ذلك نواصل نصائحنا لتعدل الحكومة عن الخطة، ونواصل نصائحنا لأهل فلسطين بأن يتخذوا طريق التفاهم مع بريطانيا كأسلم الطرق

---

(٢) عبدالهادي، عوني، أوراق خاصة، إعداد خيرية قاسمية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤، ص٨.

(٣) دروزة، محمد عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. المطبعة العصرية، صيدا بيروت ١٩٥٩م، ١٦٦/١.

في نوفمبر ١٩٣٦م وصلت لجنة ملكية بريطانية (بيل) للتحقيق إلى فلسطين، وبعد إجراء التحريات انتهت اللجنة إلى قرارها في يوليو ١٩٣٧م بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: عربية، ويهودية، ومنتدبة (الأماكن المقدسة).

(٤) الزركلي، خير الدين، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز جـ ٣، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٩٢م.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٩٧، مذكرة من الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى الخارجية السعودية في ١٠ يونيو ١٩٣٨م.

للوصول للمقصود، ولم ينقطع أملنا بإنصاف بريطانيا»(٦).

واستكمالاً لجهود الملك عبدالعزيز الدبلوماسية من أجل القضية الفلسطينية، كانت رحلة الأمير سعود إلى لندن أواخر شهر أغسطس ١٩٣٨م الموافق لجمادى الآخرة ١٣٥٧ هـ، وجرى لقاء بين ولي العهد السعودي ووزير الخارجية البريطانية اللورد هاليفاكس (Halifax) في ٦ جمادى الآخرة ١٣٥٧ هـ الموافق ٣١ أغسطس ١٩٣٨م(٧). وقد ذكر الأمير السعودي أنه لا يتكلم بصفة رسمية، ولكنه رأى أن يبين أن تردي الوضع يثير القلق والانزعاج في نفوس المسلمين في كل مكان، وأن ما يقلق الملك عبدالعزيز على وجه الخصوص وغيره من العرب هو أن تعمل المسألة الفلسطينية على الإضرار بالصداقة التقليدية مع بريطانيا، إذ لا يوجد أي نزاع بين العرب وبريطانيا، إنه بين العرب واليهود فقط. وقد أشار الأمير السعودي إلى جهود والده القصوى «إلى الحيلولة دون تدهور المشاعر في فلسطين حتى لا تلحق ضرراً بعلاقات الصداقة الأنجلو عربية». وأضاف الأمير أن والده قد عمل على طمأنة عرب فلسطين بأن (حكومة جلالته) ستعمل في النهاية على تطبيق العدل، ولذا فهو على ثقة بأنه لا بد للحكومة البريطانية من عمل كل شيء ممكن لإرضاء الأماني العربية المشروعة. ووعد وزير الخارجية في رده على حديث الأمير سعود الصريح أن ينقل ما جاء فيه إلى أعضاء الوزارة البريطانية، مؤكداً حرص الحكومة البريطانية في التعامل مع القضية الفلسطينية وفق هدفين واضحين: «تبني حل عادل، والحفاظ على الصداقة الوثيقة بين بريطانيا والعرب».

---

(٦) الزركلي، شبه الجزيرة، ص ١٠٩٨-١١٠٢، بيان من الملك إلى الحكومة البريطانية عن طريق الوزير المفوض البريطاني في جدة ٢٠ يونيو ١٩٣٨م.

(٧) وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O.371/21880/E5141 كتاب وزير الخارجية البريطاني هاليفاكس إلى القائم بالأعمال البريطاني في جدة في ٥ سبتمبر ١٩٣٨م.

وقد قام عوني عبدالهادي (أحد القيادات الفلسطينية الموجودة في القاهرة في تلك الفترة) بمقابلة الأمير سعود في ٢٣ رجب ١٣٥٧هـ الموافق١٧ سبتمبر ١٩٣٨م على ظهر الباخرة (هندرسون) في ميناء السويس، وهو في طريقه من لندن إلى جدة، وقد سجل عوني هذا اللقاء في رسالته إلى عزة دروزة (قياديّ فلسطيني في دمشق كان يتولى توجيه أعمال الثورة الفلسطينية)(٨). قال الأمير سعود : إن والده يحب الأفعال الصادقة، وإنه دائب على العمل على ما فيه الخير والمصلحة الفلسطينية، ولكنه ممن لا يحبون الأقوال، «إذا قال هو فلا بد له من تنفيذ ما يقوله»(٩). وأسر الأمير إلى عوني عبدالهادي أنه حادث - حسب تعاليم والده - اللورد هاليفاكس في الأمر، وطلب منه «أن تعمل الحكومة البريطانية عملاً يرضي العرب خشية تفاقم الأمور بين العرب وبريطانيا».

قال الأمير سعود : إن والده يحب الأفعال الصادقة، وإنه دائب على العمل على ما فيه الخير والمصلحة الفلسطينية، ولكنه ممن لا يحبون الأقوال، «إذا قال هو فلا بد له من تنفيذ ما يقوله»

وقال الأمير: إن هاليفاكس فهم المعنى المقصود من هذه العبارة، وإن والده لا يمكن أن يقبل تهويد كلّ فلسطين أو أي قسم منها، وإنه يعد وجود دولة يهودية خطراً على الجزيرة نفسها.

وخلاصة حديث ولي العهد السعودي - كما نقله عوني - «أنه ستظهر إشارات جديدة في السياسة عما قريب نرتاح إليها، وإذا تعكر الجو فسوف نرى من والده كل ما يسر».

التريتيبات التمهيدية لمؤتمر لندن :

---

(٨) عبدالهادي، أوراق خاصة، ص ١٠٤.

(٩) يعيد عوني إلى الذاكرة أن هذا ما سمعه هو ومحمد عزة دروزة من الملك عبدالعزيز في رحلتهما إلى الرياض أواخر ١٩٣٦م لأخذ مشورته بشأن لجنة التحقيق الملكية البريطانية (لجنة بيل).

كانت الحكومة البريطانية قد أدركت أهمية ردود الفعل العربية المجاورة لفلسطين في تلك المرحلة التي تشهد وضعاً دولياً خطراً، فاضطرت إلى التحول تدريجياً عن سياستها التقليدية بعزل فلسطين عن التأثيرات العربية المجاورة، وإبقاء العرب خارج فلسطين غير مبالين بمصير أشقائهم فيها. وهي السياسة التي ظلت تتمسك بها إلى حين استقالة وزير المستعمرات أورمسبي غور (Ormsby -Gore) في ربيع الأول ١٣٥٧ هـ الموافق مايو ١٩٣٨ م، ومهدت استقالته الطريق لتطور سياسة أكثر استرضائية تجاه العرب في فلسطين(١٠).

وأسهمت مظاهر التحول في تخلي الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم الذي اقترحته اللجنة الملكية، وتشكيل لجنة وزارية خاصة بفلسطين في شعبان ١٣٥٧هـ الموافق أكتوبر ١٩٣٨م. وطرح وزير المستعمرات الجديد مالكولم مكدونالد (Malcolm MacDonald) فكرة مؤتمر عربي يهودي. وفي رأيه أن مشاركة الدول العربية المجاورة في المؤتمر ضروري؛ نظراً لاستحالة الوصول إلى تسوية لقضية فلسطين، لو عولجت في عزلة عن جيرانها. واتفق رئيس الوزارة البريطانية نيفيل تشمبرلن (Neville Chamberlin) مع هذا الرأي، مضيفاً أن فلسطين قد أصبحت قضية عربية عامة، وأن من المحتمل أن يشكل الحكام العرب جبهة موحدة لو أنهم أبعدوا عن المؤتمر. وكانت الحجة التي أوردها مكدونالد لشرح هذا التحول الجديد هي أن احتمال نشوب الحرب يقتضي السعي إلى استرضاء العرب بإعطائهم الفرصة للتعبير عن مخاوفهم، وذلك لتخفيف عداوتهم، وضمان مصالح بريطانيا الحيوية في المنطقة(١١).

---

(10) Gomaa; Ahmed; The Foundation of the League of Arab States: wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics ; 1941-1945 Longman; London; (1977,PP.8-9)a

(11) Ibid; P.11.

وهكذا أخذت الحكومة البريطانية تنظر إلى القضية الفلسطينية من خلال المجال الأوسع للعلاقات العربية البريطانية، وأولت حساباً خطيراً لتحذيرات الملك عبدالعزيز بأن العرب لو لم يمنحوا «ترضية معقولة» في مسألة فلسطين ربما يتوجهون بيأس نحو قوى المحور⁽¹²⁾. وكان وزير المستعمرات مكدونالد في لقائه مع زعيمي الصهيونية وايزمان وبن غوريون في ٢٥ رجب ١٣٥٧ هـ الموافق ١٩ سبتمبر ١٩٣٨م⁽¹³⁾ قد أشار إلى قوة ردود الفعل العربية في البلدان المجاورة، والتهديد الذي يتضمنه ذلك للمصالح البريطانية الحيوية في المنطقة. وكان قلقاً على وجه الخصوص من موقف الملك السعودي؛ نظراً «لنفوذه الهائل في العالم الإسلامي وفي الهند». وأضاف مكدونالد: «لو أن ابن سعود أعلن حرباً مقدسة فإن باستطاعته أن يهز الإمبراطورية».

وقبل أن توجه الحكومة البريطانية الدعوة رسمياً إلى مؤتمر لندن، عرض الوزير المفوض البريطاني في جدة بولارد (Bullard) على الملك عبدالعزيز في ١٧ شعبان ١٣٥٧هـ الموافق١١ أكتوبر ١٩٣٨م أوراقًا عدة تشتمل على : بيان حكومته بعدولها عن مشروع التقسيم، وقرار بدعوة عرب فلسطين، ومندوبين عن الحكومات العربية المجاورة، ومندوبين عن الوكالة اليهودية للبحث في حل المشكلة الفلسطينية، خلاصة تقرير لجنة وودهد (Woodhead)⁽¹٤⁾. وأجرى الوزير المفوض حديثاً مع العاهل السعودي⁽¹٥⁾، أبدى الملك خلاله

---

(12) Ibid; P.14.

(13) Ibid; P.14; Footnote2.

وكان مكدونالد قد ألحّ في ذلك اللقاء على ضرورة حمل الملك عبدالعزيز على تقبل فكرة الوطن القومي اليهودي، واقترح على الزعيمين الصهيونيين ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الملك شبيه باتفاق فيصل - وايزمان في عام ١٩١٩م.

(١٤) وكانت لجنة (وود هود) البريطانية قد قدمت إلى فلسطين عام ١٩٣٨م للتحقق من إمكان تنفيذ مشروع التقسيم وأثبتت نتائج دراستها استحالة تنفيذه.

(١٥) الزركلي، شبه الجزيرة، ٣/١١١٥-١١١٧.

الأمل بأن يكون الخير من وراء المؤتمر الذي ستدعو إليه الحكومة البريطانية، ثم أسهب الملك في الكلام عما يعتقده من ضرورة اتفاق العرب وبريطانيا لاقتضاء مصلحة الطرفين، وأن حوادث فلسطين مؤلمة للعرب ومؤلمة للبريطانيين أنفسهم، وأن الحكومة البريطانية بما أوتيت من العقل والحكمة قد حلت أكبر المشكلات العالمية، فكيف تعجز عن حل مسألة يسيرة كمسألة فلسطين؟! وأن بريطانيا ما دامت عازمة على هذا الاجتماع فلا شك في أن العرب سيلقون منها من العطف على مصالحهم ما يؤمن سير القضية بالعقل والعدل. وأكد الملك على أن موضوع الهجرة ينبغي أن يكون النقطة الأساس في المؤتمر. أما بشأن احتفاظ الحكومة البريطانية لنفسها بشأن الأشخاص الذين ينتخبون عن فلسطين، وأنها لا تقبل أن يكون أحد منهم من المسؤولين عن الثورة، جاء رد الملك: «المهم في الموضوع اختيار الأشخاص المحنكين الذين يحسنون الفهم والكلام، وأن حضور الأشخاص الذين لا يقدرون الأمور ولا تكون لهم المنزلة الكاملة - ولو كانوا أصدقاء - لا يمكن أن يفيدوا فلسطين ولا بريطانيا». وحين أشار بولارد بصورة خاصة إلى المفتي بألا يمكن أن يكون عضواً في المؤتمر، أجاب الملك قائلاً: «المفتي هو من الأشخاص المعروفين في فلسطين، ويمكن أن يرى بعض أشخاص آخرين يقومون باللازم».

وفي ١٥ شعبان ١٣٥٧هـ الموافق ٩ أكتوبر ١٩٣٨م دعت الحكومة ببلاغ رسمي الحكومات العربية إلى إرسال مندوبين عنها على أعلى مستوى إلى مؤتمر المائدة المستديرة في لندن يحضره أيضاً ممثلون عن عرب فلسطين، وفي اليوم ذاته الذي أرسلت فيه الدعوة البريطانية الرسمية بعث الملك عبدالعزيز برقية إلى ممثل المملكة في القاهرة⁽١٦⁾، يطلب منه مقابلة محمد باشا رئيس الوزارة المصرية وإخباره رسالة الملك «بأننا نحب على الدوام أن نكون على اتفاق

---

(١٦) الزركلي، شبه الجزيرة، ٢/ ٧٩٩، ٨٠٠.

وتفاهم وتعاضد في كل ما له علاقة بالمصلحة الإسلامية عامة والمصلحة العربية خاصة...، وأهم المسائل التي تواجه الإسلام والعرب في الوقت الحاضر هي مشكلة فلسطين. وبالنظر للقرار باجتماع لندن، فنحن نرغب بتوحيد المسعى لنجاحه». وكانت تعليمات الملك لممثله في القاهرة أن يتداول الرأي مع الحكومة المصرية والحكومة العراقية لانتخاب المندوبين الذين يمثلون فلسطين؛ وذلك لأن أهم مشكلة تواجه المشروع، في نظر الملك هي «كيفية تمثيل أهل فلسطين. وبالنظر إلى الثورة القائمة في داخل فلسطين، فمن العسير القيام بانتخابات عامة للحصول على النتيجة».

وكانت المسألة التي أثيرت قبل سفر الوفود إلى لندن - بالإضافة إلى اختيار ممثلين عن فلسطين - هي تعيين الأسس التي ستتعهد بها بريطانيا قبل المؤتمر. وكانت المسألتان موضوع مذكرة مطولة للملك عبدالعزيز، نقل فحواها الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢١ شوال ١٣٥٧ هـ الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٣٨م(١٧). وقيمة هذه المذكرة - كما يراها الوزير المفوض - تكمن في تبيان الجهود التي يقوم بها الملك للتوفيق بين وجهتي النظر البريطانية والعربية بشأن مباحثات لندن. وقد شرح الملك في مذكرته الجهود التي بذلها مع شعب فلسطين من خلال قناتين : المفتي وعدد من الزعماء ذوي الرأي من عرب فلسطين، وكانت حجته لدى هؤلاء جميعاً هي «ضرورة الموافقة على قبول الدعوة، وانتهاز الفرصة التي أعلنتها بريطانيا، والإفادة من مشاركة مندوبين عن الحكومات العربية في مفاوضات مباشرة مع الحكومة البريطانية». وكان في ذهن الملك خلال إجراء اتصالاته حقائق عدة :

١- إقناع أولئك المعنيين بالفوائد المباشرة والبعيدة للمشاركة في المؤتمر.

---

(17) F.O. 371/23219/E164.

٢- إثبات حسن نية الحكومة البريطانية في دعوة ممثلي عرب فلسطين وممثلي الحكومات العربية المجاورة.

٣- أن إجراء المحادثات القادمة مع الحكومة البريطانية وليس مع اليهود يشكل ضمانة لعدم الاعتراف بمركز اليهود بصفتهم طرفًا يتعامل معه العرب.

٤- الاقتناع بأن شعب فلسطين سوف يمثل بشكل صحيح، وستترك له حرية اختيار ممثليه من بين المعتقلين أو المبعدين.

٥- الاقتناع بأن حضور المفتي شخصياً في المباحثات المقبلة - حتى لو ألغي المنع الذي وضعته الحكومة البريطانية - لن يكون مجديًا، ومن الأفضل عدم الإصرار على ذلك.

٦- محاولة الوصول إلى اتفاق بشأن تحديد الأسس لبدء المباحثات، ولكن لو تعذر تحقيق ذلك يجب عدم وضع قيود على حرية أي فريق في المباحثات للتعبير عن آرائه بصراحة تامة بشأن الحل الذي يعتقد ملاءمته دون قيد أو إكراه.

٧- محاولة وقف الهجرة خلال المباحثات إلى حين تبني قرار نهائي لتسوية القضية الفلسطينية سواء من قبل المؤتمر أم من قبل الحكومة مباشرة في حال فشل المؤتمر.

وقد أشار الملك في مذكرته إلى أن المشاورات مع الحكومة العراقية مستمرة من خلال البعثة الدبلوماسية السعودية في بغداد التي نقلت إلى الحكومة العراقية اقتراح الملك المتضمن إجراء لقاء تمهيدي من أجل دراسة أمور محددة :

١- تأمين العفو عن المبعدين.

٢- تمكين شعب فلسطين من انتخاب ممثلين عنه من الوطنيين الأهل للثقة.

٣- أخيراً محاولة إقناع المفتي أن يتفق بالرأي مع الملك عبدالعزيز بوجوب عدم التوجه إلى لندن.

وقد أوردت مذكرة الملك الاتصالات التي أجرتها الحكومة السعودية مع أعضاء اللجنة العربية العليا (الهيئة الشرعية التي تمثل عرب فلسطين) في دمشق عبر الممثل السعودي فيها، ونقل الأخير في ٣٠ رمضان ١٣٥٧ هـ الموافق ٢٢ نوفمبر ١٩٣٨م قرار اللجنة الذي يعبّر عن رأي المفتي. وتضمن القرار بنودًا عدة هي :

- استحالة جلوس العرب واليهود معاً على مائدة (مؤتمر).
- وجوب إجراء المفاوضات على أساس منح فلسطين استقلالها مع عقد معاهدة على نموذج معاهدتي سوريا والعراق، مع ضمان المصالح البريطانية ومصالح الأقلية اليهودية، واستبعاد إجراء المفاوضات على أساس الانتداب أو التقسيم، أو إنشاء دولة يهودية.
- الإصرار على الحكومة البريطانية لإلغاء شرطها المتعلق بالمفتي وأعضاء اللجنة العربية العليا. (إلا أن المفتي على استعداد للاتفاق مع رأي جلالة الملك عبدالعزيز لو أن جلالته رأى أنه من المفيد ألا يصرَّ المفتي على ذهابه شخصياً إلى لندن، إلا أن طلبه الوحيد - أي المفتي - هو الحصول على ضمان يؤكد أن اللجنة العربية العليا هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين).

ووفقاً لمذكرة الملك (المشار إليها) فقد ردّ جلالته على مطالب اللجنة العربية العليا ببرقية أرسلت إلى دمشق مع تعليمات إلى ممثل المملكة فيها بمقابلة المفتي، وإعلامه بتحقيق معظم المطالب التي أثارتها اللجنة العربية العليا مع الوعد ببذل الجهود مع الحكومة البريطانية لقبول من يتم اختيارهم لتمثيل شعب فلسطين حتى من المعتقلين والمبعدين. أما بشأن تعيين أسس المباحثات التي ذكرتها اللجنة العربية العليا والتي ستتعهد بها بريطانيا قبل المؤتمر، فقد

تمثلت وجهة نظر الملك عبدالعزيز في صعوبة إقناع الحكومة البريطانية بقبول ذلك؛ لأنها لو قبلت لما كانت هناك حاجة لعقد المؤتمر، ومن الأفضل ألا يكون هناك قيد على حرية المناقشات أو إلزام بتضييق مجالها، ولكن يمكن للجنة العربية العليا أن تختار ممثليها على الأسس التي وضعتها دون أن تفرض تلك الأسس على الآخرين. وواصل الملك جهوده لحث المفتي وأعضاء اللجنة العربية العليا على قبول آرائه، من أجل قبول الدعوة وانتخاب ممثلين من أهل الثقة لاعتقاده - كما جاء في مذكرته - «بعدم تفويت الفرصة التي تعرضها الحكومة البريطانية على العرب مجتمعين؛ كي يدحضوا أمام العالم أجمع حجج اليهود». والملك على ثقة أن مؤتمر لندن سيحقق نجاحاً رائعاً بشأن مسألة عرب فلسطين بعد أن دعيت الحكومات العربية رسمياً للمشاركة في مؤتمر رسمي لتسوية المسألة.

ونقلت مذكرة الملك عبدالعزيز الرد الكامل الذي بعث به المفتي إلى الملك عبدالعزيز في ٨ شوال ١٣٥٧ هـ الموافق٣٠ نوفمبر ١٩٣٨م يعبّر فيه عن شكره وامتنانه لجهوده تجاه القضية الفلسطينية، ويعلن عدم رغبته في الذهاب إلى لندن، ولكنه يصرّ على طلبه بأن يتم اختيار ممثلي عرب فلسطين من قبل اللجنة العربية العليا التي تمثل عرب فلسطين. وطلب المفتي من الملك الحصول على تعهد من الحكومة البريطانية يكفل للجنة العربية العليا اختيار الأشخاص الذين يحوزون على ثقتها الكاملة. أما حول أسس المناقشات المقبلة فقد بيّن المفتي في رده أسباب تمسكه وإخوانه بتعيين تلك الأسس، وهي «أن الحكومة البريطانية جعلت حلّ المسألة الفلسطينية متوقفًا على اتفاق بين العرب واليهود، ومن غير المحتمل أن يوافق اليهود على وقف الهجرة، أو تشكيل حكومة مستقلة، كما أن العرب لن يقبلوا شيئاً أقل من ذلك، وفي هذه الحالة فسوف تضيع الجهود سدى، كما أن مكانة الحكومات العربية سوف تتعرض للمهانة لو فشل المؤتمر».

ومعنى هذا كما يقول المفتي : «إن الحكومة البريطانية؛ نظراً لاستحالة الاتفاق بين اليهود والعرب، ستتبنى الحلّ الذي هو في نظرها الحلّ الصحيح والذي لا يتفق مع المطالب العربية». كل ما يرجوه المفتي وإخوانه من أعضاء اللجنة العربية العليا أن يتقدم جلالة الملك عبدالعزيز برأيه إلى الحكومة البريطانية كي تعلن عن مقاصدها لحلّ المسألة الفلسطينية على أساس الحدّ النهائي من الهجرة اليهودية، واستبدال المعاهدة بالانتداب كما جرى في العراق ومصر. وختم المفتي كتابه إلى الملك عبدالعزيز بهذه الكلمات: «إني أنا وإخواني على ثقة بأن جلالتكم أشد الناس حماساً وحرصاً على مصالح العرب والمسلمين، وأفضلهم علماً بنقض العهود الذي هو سمة السياسة البريطانية».

وجاءت تعليمات الملك إلى الممثل السعودي في دمشق حاسمة لنقل آراء جلالته إلى المفتي، ومضمونها : «إن إصرار المفتي على أن اللجنة العربية العليا هي التي تمثل عرب فلسطين مسألة شكلية طالما أن الحكومة البريطانية تعهدت بحرية انتخاب الممثلين. إن المباحثات في لندن هي من أجل إيجاد حلّ للمصاعب، ولو قبلت الحكومة أسس المطالب العربية قبل المؤتمر فلا حاجة لأي مؤتمر أو مناقشة بين الحكومات العربية والحكومة البريطانية». ونقل الممثل السعودي حصيلة ما كان الملك عبدالعزيز قادراً على إقناع الحكومة البريطانية بأن تعمله:

١- «أن المباحثات مع العرب يجب أن تكون مع الحكومة البريطانية وليس مع اليهود.

٢- على الحكومة البريطانية أن تقبل ممثلين عن عرب فلسطين ممن سيتم اختيارهم حتى أولئك المعتقلين والمبعدين.

٣- أن تكون المناقشات حرّة.

٤- وأن يتقدم العرب بكل ما يشاؤون دون تقيّد بأي شرط». ولكن نظراً لأن الحكومة البريطانية لم تطلب تقيد العرب بوجهة النظر البريطانية، أو بالأسس التي وضعتها الحكومة البريطانية وأبدت استعدادها لمناقشة كل ما يتقدم به العرب، فإن من العبث إجبار الحكومة البريطانية على إعلان قبولها بالمطالب العربية قبل المؤتمر. وعبّر الملك السعودي في الختام عن ترفعه عن المنفعة الشخصية في هذه المسألة: «ليس لنا سوى مشاعر الإخلاص ورغبتنا لإنقاذ فلسطين من وضعها الراهن الشائك. والطريق ممهد لتحقيق هذا الهدف، ولو شاء المفتي أن يغلقه وأن يصرّ على موقفه، فهو الذي سيتحمل المسؤولية أمام شعب فلسطين والعالم والأجيال المقبلة، إضافة إلى ذلك فإن عقد المؤتمر هو في صالح العرب والمسلمين، فإما أن ينال العرب جلّ أو معظم ما يتطلعون له، وإلا فإن نوايا الحكومة البريطانية سوف تتكشف عن حقيقتها، وفي هذه الحالة لن يكون أمام العرب سوى توجه جديد للتعامل به مع البريطانيين».

لقد لخصت مذكرة الملك عبدالعزيز العمل الذي قام به لضمان عقد المؤتمر في لندن، مشيراً إلى أن جهوده ما زالت مستمرَّة، وحتى النهاية بالتعاون مع الحكومات العربية الأخرى، وبخاصة العراق ومصر.

وقد عبّرت رسالة بعث بها عزة دروزة في ١٩ شوال ١٣٥٧هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٣٨م من دمشق إلى عوني عبدالهادي في القاهرة(١٨) عن الشكوك التي كانت تساور جماعة المفتي في تلك المرحلة: «... كما توضح حتى الآن أن بريطانيا تتهرب من تعيين الأسس والارتباط بعهود صريحة سلفاً، ولا شك في أنها تقصد ذلك، أولاً لأنها تخشى من اليهود، وثانياً لأنها تريد المساومة». واقترح عزة

---

(١٨) عبدالهادي، أوراق خاصة، ص ١٠٦-١٠٧.

في الرسالة نفسها انتظار المبعدين (القادمين من جزر سيشل) للبحث في الموقف وتسمية (المفوّضين)، وقد أعلم الرياض بذلك التي ما زالت تلح على التصريح بالأسماء. كما اقترح على الرياض - باسم المفتي - كذلك «بضرورة تهيئة اجتماع يعقد بين (مفوضي) الحكومات العربية وبين (مفوضي) اللجنة العربية العليا للبحث في الموقف والاتفاق على خطة واحدة؛ لئلا يكون في لندن بينهم بلبلة». ومع أن عوني عبدالهادي في رده في ٢٠ شوال ١٣٥٧ هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٣٨م(١٩) رأى صعوبة الإصرار على أسس المفاوضات في الوقت الراهن، لكنه أضاف: «إن الخوف من قبول الذهاب إلى لندن قبل تعيين هذه الأسس هو أن تتفرق كلمة الممثلين».

ومع أن موقف المملكة العربية السعودية ظل حتى ذلك الوقت يؤكد أن الأسس لا يمكن تعيينها إلا في لندن، «وأنه ليس للعرب إلا أن يدخلوا غير مقيدين بأي قيد، وأنه ليس من الإنصاف أن نطلب إلى بريطانيا أن تقيد نفسها...»(٢٠). لم يمنع هذا أن يتوجه الملك عبدالعزيز في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ شوال ١٣٥٧هـ الموافق١٧ ديسمبر ١٩٣٨م(٢١) يطلب فيها «تعريفه بالمدى الذي يمكن أن تمضي فيه الحكومة لتقديم المساعدة، ليس هذا إلا لدراسة الموضوع من كل جوانبه، ولتجنب العوائق التي يمكن أن تعترضه، ولتمهيد الطريق لعقد المؤتمر في جو مؤات يؤمل منه أن يثمر عن النجاح المرغوب». ويعد الملك بالاستمرار في اتخاذ إجراءات مؤثرة لإرضاء كل الأطراف حتى تتضافر كل الجهود لتسهيل انعقاد المؤتمر. وعبرت وزارة الخارجية البريطانية في رسالتها إلى وكيل

---

(١٩) المرجع السابق، ص ١٠٨

(٢٠) المرجع السابق، رسالة من محمد عزة دروزة (دمشق) ١١ ديسمبر ١٩٣٨م.

(21) F.O. 371/23219/E209.

رسالة من الوزير المفوض البريطاني في جدة في ١٩ ديسمبر ١٩٣٨م، وينقل فيها رسالتي الملك في ١٣ و١٧ ديسمبر وجواب وزارة الخارجية.

وزارة الخارجية السعودية في جدة(٢٢) عن عميق امتنانها لهذه اللفتة الأخيرة، وألحت على ضرورة استمرار التواصل مع رئيس الوزارة المصرية محمد محمود باشا من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا الممثلين المناسبين لعرب فلسطين.

وفي أواخر ذي القعدة ١٣٥٧ هـ الموافق ديسمبر ١٩٣٨م أبرق الملك عبدالعزيز إلى وكيل الخارجية السعودية في جدة؛ لمقابلة الوزير البريطاني المفوض، وتكليفه بنقل طلب إلى حكومته(٢٣) بوجوب إطلاق سراح المبعدين إلى سيشل، ورفع الحجز والضغط عن أهل فلسطين للتنقل والتداول فيما بينهم بشأن المؤتمر. وبفضل الله ثم جهود الملك عبدالعزيز، وحرص بريطانيا إلى ضرورة عقد المؤتمر، رضخت بريطانيا إلى مطالب الملك، فأطلقت سراح المنفيين في سيشل، كما تراجعت عن اعتراضها على المفتي واللجنة العربية العليا، فوجهت كتاباً رسمياً إلى المفتي بوصفه رئيس اللجنة العربية العليا لاختيار وفد فلسطين.

وكانت المشاورات بين القيادات الفلسطينية الموجودة في سورية ولبنان التي انضم إليها المبعدون القادمون من سيشل، قد عقدت في مطلع شهر ذي القعدة ١٣٥٧هـ الموافق يناير ١٩٣٩م في مقر المفتي في لبنان، ودار النقاش فيها حول قضايا عدة بشأن المؤتمر المقترح، منها الشروط المسبقة، واختيار الممثلين، وطريقة التصويت. وقد أمكن التغلب على اختلاف الآراء(٢٤)، وأصدرت اللجنة العربية العليا في ٢٥

---

(٢٢) الوثيقة السابقة.

(٢٣) الزركلي، شبه الجزيرة، ص ١١١٧.

(٢٤) وثائق وزارة المستعمرات البريطانية C.O/733/408/15/167059 مذكرة مرسلة من القنصلية البريطانية في دمشق تنقل بعض ما جرى خلال الاجتماع.

ذي القعدة ١٣٥٧هـ الموافق ١٥ يناير١٩٣٨م بياناً(٢٥) أعلنت فيه بعد رفع جزيل شكرها وعظيم امتنانها «لأصحاب الجلالة ملوك العرب وللحكومات والهيئات والجمعيات والمؤتمرات واللجان والشعوب الإسلامية والعربية على ما أظهرته من الاهتمام العظيم بقضية فلسطين، والعطف عليها، وما بذلته من جهود في سبيلها». أعلنت الموافقة على قبول الدعوة إلى مؤتمر لندن مبدئياً «على أمل أن تكون الحكومة البريطانية حسنة النية في هذه المرة عازمة عزماً صادقاً على إيجاد حل نهائي لقضية فلسطين». وحدد البيان وفد المفاوضة من أعضاء اللجنة العربية العليا (المفتي جمال الحسيني، عوني عبدالهادي، حسين الخالدي، عزة دروزة، عبداللطيف صلاح، يعقوب الغصين، فؤاد سابا)، وأضاف إليهم عددًا من الشخصيات: (موسى العلمي، أمين التميمي، جورج أنطونيوس)، وأن ينوب عن الوفد المذكور في جلسات المباحثات مع الحكومة البريطانية جمال الحسيني، عوني عبدالهادي، حسين الخالدي، ألفرد روك، موسى العلمي، أمين التميمي، وجورج أنطونيوس «على أن يكون الأخير سكرتيراً للوفد يساعده فؤاد سابا». وقد تقرر الاحتفاظ برئاسة الوفد للمفتي، غير أنه نظراً لاعتذاره في الوقت الحاضر عن الذهاب فقد انتدب للرئاسة بالنيابة عنه جمال الحسيني. ونصت الفقرة الأخيرة من بيان اللجنة العربية العليا على وجوب تقيّد الوفد بالميثاق القومي الفلسطيني «كحد أدنى للمطالب، وألا يتساهل فيه قط»، وهو:

---

(25) C.O/ 732/84/15/171375.

تقرير المندوب السامي البريطاني في فلسطين عن الوضع السياسي، ويحوي التقرير ترجمة إنجليزية للبيان. وقد ورد نص البيان كما أذاعه المكتب العربي في دمشق في كتاب : أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨-١٩٣٩م، إعداد بيان نويهض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩م، وثيقة رقم ٤٠٩، ص ٥٧١, ٥٧٢.

١- الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام ببلادهم.

٢- العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومي اليهودي.

٣- إنهاء الانتداب البريطاني، وأن يستبدل به معاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية العراقية تنشأ في فلسطين بموجبها دولة ذات سيادة.

٤- منع الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي لليهود منعاً باتاً(٢٦).

وبعد اكتمال المشاورات في لبنان توجه الممثلون الذين اختيروا للذهاب إلى لندن إلى القاهرة للاشتراك مع الوفود العربية الأخرى في المداولة قبل السفر إلى لندن لوضع خطة مشتركة بحيث يجتمع ممثلو العرب على مائدة واحدة لبحث قضية فلسطين وهم فريق واحد بغض النظر عن نجاح المؤتمر أو فشله(٢٧).

وقبل هذا الاجتماع - المقرر أن يسبق انعقاد مؤتمر لندن - وجه الملك عبدالعزيز تعليماته إلى الأمير فيصل بصفته ممثلاً له في المؤتمر، ورئيس الوفد السعودي(٢٨)، وهي تعليمات تحدد ثوابت

---

(٢٦) تدعي مذكرة القنصل البريطاني في دمشق المشار إليها في هامش (٢٤) أن آراء الوفد لم تكن موحدة كما توحي القرارات التي نشرها المكتب العربي القومي باسم اللجنة العربية العليا، وأن هذه القرارات في الحقيقة لم يتم التوصل إليها خلال الاجتماع، بل صاغها فيما بعد المفتي ودروزة وزعيتر من أجل إعطاء الانطباع الفعلي بتقييد أسس المناقشات المفتوحة.

(٢٧) جاء ذلك في رسالة محمد عزة دروزة إلى عوني عبدالهادي في ١٠ يناير ١٩٣٩م.

(٢٨) تشكل وفد المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى رئيسه سمو الأمير فيصل من فؤاد حمزة (وزارة الخارجية)، وإبراهيم السليمان (سكرتير الوفد)، وحافظ وهبة (الوزير المفوض للمملكة في لندن). وكانت الحكومة البريطانية قد أبدت بعض الاعتراض لمشاركة فؤاد حمزة في مؤتمر لندن بدعوى أنه يتلقى أموالاً من الإيطاليين، وإزاء اعتراضات الملك عبدالعزيز على هذه الاتهامات التي لا تسندها الأدلة سحبت الحكومة البريطانية اعتراضها، وأبدت تقديرها للجهود التي يبذلها الملك بشأن الترتيبات التمهيدية لمباحثات لندن، وتقديرها على وجه الخصوص لقرار جلالته بإرسال ابنه فيصل. وورد ذلك في برقية الوزير المفوض البريطاني في جدة. F.O. 371/23268/E396

السياسة السعودية إزاء المؤتمر المقبل، وتدل على بعد نظر وتخطيط مستقبلي، يقول الملك(٢٩) : «هذه القضية لا تحتاج إلى تعريف ولا بيان.. إن هناك بلاداً مقدسة احتلها الإنجليز، وأعطوا اليهود وعداً بإقامة وطن قومي لهم... وكان من نتائج ذلك أن تزايد عدد اليهود في فلسطين، وعظم أمرهم وخطرهم إلى أن حصلت الثورات المتتابعة...، ومن تتبع المذكرات التي سبق إرسالها منا للبريطانيين، والأحاديث التي أجريت معنا تعلمون وجهة نظرنا في القضية والمخاطر والمحاذير التي تتعرض لها الصداقة بين العرب وبريطانيا بسبب سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين، وإن العرب لا يمكن أن يؤمن جانبهم، أو تضامنهم مع بريطانيا، إذا لم تحلّ قضية فلسطين على وجه يؤمن العدل والإنصاف... فينبغي أن يكون مجراكم في أحاديثكم مع رجال الحكومة البريطانية على أساس المذكرات والأحاديث التي سبق أن قدمت للحكومة البريطانية... أنتم يجب أن تكونوا حريصين في جميع أحاديثكم في مصر أو في أي مكان آخر، على أنكم ترغبون كل الرغبة في أن يمثل أهل فلسطين تمثيلاً صحيحاً...، فإذا تمّ انتخاب أهل فلسطين على الوجه المطلوب، فالخطة هي الموافقة على مطالب أهل فلسطين ومناصرتهم.. ويمكن أن توضحوا لمندوبي الحكومات العربية بأنه ليس لنا غاية خاصة في الشكل المقترح للحل، غير تأمين مطالب أهل فلسطين، وأن تجعل تلك المطالب أساساً لتلك المفاوضات. وكل مشروع إجمالي يحوي :

ليس لنا غاية خاصة في الشكل المقترح للحل، غير تأمين مطالب أهل فلسطين، وأن تجعل تلك المطالب أساساً لتلك المفاوضات

١- تأمين منع الهجرة اليهودية.

٢- منع بيع الأراضي لليهود.

٣- تأمين استقلال فلسطين.

---

(٢٩) الزركلي، شبه الجزيرة، ٣/٧٧١-٧٧٤.

وابذلوا كل جهد لمنع الدخول في التفاصيل والتفرعات قبل معرفة ما عند الإنجليز، وما يراه ممثلو فلسطين في هذه الأساسات... إن الذي يهمنا في الوقت الحاضر بصورة مباشرة هو إذا تمكنتم من الحصول على منع الهجرة اليهودية ومنع بيع الأراضي فكل شيء، وكل طريقة يمكن أن تحفظ فلسطين من الخطر المحدق بها، وستقابلون أحد أمرين بالنتيجة، إما أن يفشل المؤتمر أو ينجح، فإن فشل فيكون موقفكم كموقف الحكومات الأخرى، وإن نجح فهناك أمران : الأول شكل الحكومة في فلسطين، والثاني الضمانة التي يطلبها الإنجليز لليهود الذين في فلسطين في الوقت الحاضر. أما شكل الحكومة في فلسطين، فمن المصلحة أن تكون حكومة جمهورية، وهذه الطريقة ترضي الجميع ولا تجعل مجالاً للتخاصم والتسابق على النفوذ بها. والثاني مسألة ضمانة اليهود المقيمين في فلسطين في الوقت الحاضر، فإن الحكومة البريطانية حرصت في عدة مناسبات أنه لا يمكنها أن تسلّم اليهود لأيدي العرب، وللخروج من هذه المشكلة يمكن البحث في أنه إذا وافقت الحكومة البريطانية على منع الهجرة، وعلى منع بيع الأراضي فيمكن أن تتعهد حكومات الحِلف العربي ومصر إذا أرادت الدخول مع هذه الحكومات بضمان حقوق اليهود بصفتهم أقلية، سينص عليها في المعاهدة، بشرط ألا يحدثوا أحداثاً لمناوأة العرب أو مقاومتهم...».

لقد كانت المباحثات التمهيدية للوفود العربية في القاهرة قبل مؤتمر لندن أول اجتماعات رسمية على مستوى عالٍ للتفاهم على الخطة التي ستسير عليها الوفود في لندن. وتقرر تبني الميثاق القومي الفلسطيني، أي وقف الهجرة وبيع الأراضي وقيام دولة مستقلة بأكثرية عربية ترتبط ببريطانيا بمعاهدة، وألا يتجاوز عدد اليهود النسبة الحاضرة، وأن يضمن لهم الاستقلال في الشؤون المحلية في مناطقهم، وقررت الوفود العربية عدم الجلوس مع

الوفد اليهودي بصفته طرفًا ثانيًا(٣٠). وفي حفل العشاء الذي أقامه رئيس الوزارة المصرية تكريماً للوفود العربية تحدث الأمير باسم الوفود قائلاً: «ولأول مرة في التاريخ نشهد هذا المظهر البارز لتضافر الأقطار العربية وتعاونها، ولأول مرة نقف من بعضنا على هذا المنوال مجتمعين متحدين. وأرجو أن يكون مؤتمرنا الحالي سابقة حسنة نستنّها لحل معضلات أمورنا، وتثبيت دعائم علاقاتنا وروابطنا»(٣١).

وقد تأجل رحيل الوفود العربية بعض الوقت؛ لتمكين نوري السعيد وفؤاد حمزة وجمال الحسيني من الذهاب إلى بيروت، والتشاور مع المفتي بشأن تسمية ممثلين في الوفد الفلسطيني عن حزب الدفاع (المعارضة)(٣٢)، وفي يوم الثاني من ذي الحجة ١٣٥٧هـ

---

(٣٠) قاسمية، خيرية، فلسطين في سياسات البلاد العربية ١٩٢٠-١٩٤٨م، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة الثالثة، عدد ٢١، نوفمبر ١٩٨٠م، ص٣٣.

(٣١) زعيتر، أكرم، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩م (يوميات)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٠م، ص ٥٥٦.

(٣٢) عين المفتي اثنين من حزب الدفاع (من المعارضة) هما يعقوب فراج ونمر النابلسي، ورفض راغب النشاشيبي رئيس الحزب قبول تعيين المفتي لممثليه، وأصدر بياناً في ٢٨ يناير ١٩٣٩م يطلب تمثيل حزبه على شكلٍ متساوٍ مع جماعة المفتي، وأن يكون رئيس الوفد الفلسطيني مستقلاً. جاء ذلك في تقرير المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى وزارة المستعمرات في فبراير ١٩٣٩م C.O/ 733/398/2/16503.

وقد تركزت جهود الوفود العربية في لندن بعد ذلك للحصول على تمثيل حزب الدفاع في الوفد الفلسطيني، وحرص نوري السعيد على ضم راغب النشاشيبي رئيس الحزب إلى الوفد، وأبرق من لندن في ٣ فبراير ١٩٣٩م إلى مقر القيادة البريطانية لسلاح الطيران الملكي في القاهرة بضرورة نقل رسالة شخصية إلى راغب النشاشيبي من نوري السعيد وعلي ماهر وفؤاد حمزة «بأن المصلحة العامة ومصلحته الشخصية تقتضيان قبول المشاركة في وفد فلسطيني موحد على أساس عضوية اللجنة، والرفض سيكون مضراً للقضية ولمركزه شخصياً». عبدالهادي، أوراق خاصة...، ص ١١١ حاشية (٩). وقد ورد النص مع تغيير طفيف في كتاب : مؤتمر فلسطين العربي البريطاني، المنعقد في مدينة لندن =

الموافق٢٢ يناير ١٩٣٩م أبحرت الوفود العربية إلى إنجلترا(٣٣). وكانت الحكومة البريطانية تبدي ثقة كبيرة بما يمكن أن يشغله الوفد السعودي في المباحثات المقبلة؛ نظراً «للنفوذ العظيم الذي يحوزه الملك عبدالعزيز في العالم العربي كله...». ولذا فإن مساعدة الوفد السعودي كانت تبدو في نظر الحكومة البريطانية حاسمة لإنجاح المؤتمر. وكان الملك عبدالعزيز قد عزز هذه الثقة خلال حديث خاص مع الوزير المفوض البريطاني في ٩ ذي الحجة ١٣٥٧ هـ الموافق ٢٩ يناير ١٩٣٩م(٣٤)، عبَّر فيه الملك عن تفاؤله بإيجاد حل في فلسطين، وكرر اعتقاده بأن مصالح الحكومة البريطانية ومصالح العرب متطابقة.

= في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٧هـ الموافق ٧ فبراير ١٩٣٩م، محاضر جلساته وتقارير لجانه مترجمة عن الإنجليزية. (ترجم إلى العربية وطبع بأمر حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، مكة المكرمة، ١٣٥٩هـ /١٩٤٠م ، ترجمه عن الإنجليزية إبراهيم عبدالقادر المازني، أشرف على طبعه وتصحيحه خير الدين الزركلي)، ص٣٨٥.

(33) F.O. 371/23268/E 396.

برقية الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية في ١٥ يناير ١٩٣٩م. وقد تشكلت الوفود العربية (بالإضافة إلى الوفد السعودي) على النحو الآتي :

مصر : الأمير محمد عبدالمنعم، علي ماهر باشا، حسن نشأت باشا (الوزير المفوض) عبدالرحمن عزام باشا.

شرق الأردن : توفيق أبو الهدى، نجيب علم الدين.

العراق : نوري السعيد، رؤوف الجادرجي.

فلسطين : جمال الحسيني، عوني عبدالهادي، راغب النشاشيبي، ألفرد روك، أمين التميمي، موسى العلمي، جورج أنطونيوس، يعقوب الغصين، فؤاد سابا.

واستثني وفدا سورية ولبنان؛ فقد أوقفتهما الحكومة الفرنسية في باريس، ومنعتهما من المضي إلى المؤتمر.

أحمد عطية، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٨٠م، ص ١٣٣.

(34) F.O. 371/23194/E729.

برقية الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية في ٢٩ يناير ١٩٣٩م.

وقبل افتتاح الجلسات الرسمية لمؤتمر لندن قدَّم الأمير فيصل إلى رئيس الوزارة البريطانية الرسالة التي حَمَلَها قبل مغادرته المملكة من جلالة والده(٣٥) استهلها بالقول: «نغتنم فرصة زيارة نجلنا الثاني فيصل إلى لندن للاشتراك في الأبحاث التي نرجو أن تؤدي إلى حل موفق لقضية فلسطين التي هي من أخص أماني العرب لكي نقدّم إليكم احتراماتنا الفائقة وتقديرنا العظيم للجهود النبيلة التي بذلتموها لتجنب الكارثة التي كادت تودي بالسلام العالمي، والتي ما زلتم تبذلونها لحل المشكلات الدولية العويصة التي يتسبب عن ترك حلها إذكاء نار العداوة والحسد بين الأمم والشعوب... وحيث إننا واثقون كل الوثوق من تقديركم لنقاط الخطر في الشرق الأدنى عامة وفي البلاد العربية خاصة، وتعلمون قوة الصلات المتينة والصداقة التقليدية بيننا وبين الحكومة البريطانية أحببنا أن نغتنم فرصة وجود الابن فيصل أيضاً في لندن لكي يقوم بتأدية هذه الرسالة المهمة منا إلى فخامتكم، وإننا نرجو أن تلقى منكم كل عناية واهتمام جديرين بما يستلزمه الموقف وتقتضيه مصلحة الصداقة والمنفعة المتبادلة بين بلادينا».

وبعد أن قدمت رسالة الملك تقويماً ومراجعة للعلاقات البريطانية السعودية منذ انتهاء الحرب العظمى، وحاجة البلدين إلى علاقات وثيقة متينة بينهما، انتقلت إلى تلخيص النقاط التي يرى جلالته ضرورة التفاهم عليها، وأهمها : قضية فلسطين، وأبدى أمله القوي أن تحل «على وجه يحفظ حقوق العرب في بلادهم في مؤتمر لندن؛ لأن هذه القضية من القضايا المهمة التي لها مساس جوهري في العلاقات التي بين الحكومة البريطانية والمسلمين عامة والعرب خاصة، وقد أوضحنا في مناسبات متعدّدة للحكومة البريطانية

---

(35) F.O. 371/23268/E1444.

في ٢ يناير ١٩٣٩م وتنقل الوثيقة النص العربي للرسالة .

مقدار الخطر الذي تتعرض له العلاقات بين العرب وبريطانيا بسبب قضية فلسطين».

وقد روى عوني عبدالهادي - أحد أعضاء وفد فلسطين إلى المؤتمر - في مذكراته(٣٦) اللقاءات التي أجراها مع الأمير فيصل قبل افتتاح المؤتمر: «... وكانت كل أحاديثنا تجري حول قضية فلسطين وقضايا الوطن العربي. وأذكر له موقفاً طيباً ففي أول اجتماع لنا كان البحث يدور حول الشخص الذي سيجيب على خطاب رئيس وزراء بريطانيا نيفيل تشمبرلن حين يفتتح المؤتمر...»، فاقترح - أي عوني - بهذه المناسبة أن يجيب - أي الأمير - على الخطاب؛ لأنه ابن ملك وأكبر سناً من سيف الإسلام عبدالله رئيس وفد اليمن - في حين أن الأمير عبدالمنعم رئيس وفد مصر ابن عم الملك - إلا أن الأمير فيصل أبى إلا أن يرشح الأمير عبدالمنعم، ولم يقبل إطلاقاً أن يتقدم عليه(٣٧).

الوقائع الرسمية لمؤتمر المائدة المستديرة :

افتتح رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلن المؤتمر رسمياً في قصر سان جيمس في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٧هـ الموافق ٧ فبراير ١٩٣٩م(٣٨)،

---

(٣٦) عبدالهادي، أوراق خاصة، ص ١١١.

(٣٧) يقول عوني عبدالهادي (المرجع السابق، ص١١٢): «إن وزارة الخارجية البريطانية هي التي حلّت الإشكال حينما استشرناها في الموضوع، فكان رأيها بأن رئيس الوفد الذي يرد على خطاب رئيس الوزراء هو ممثل الحكومة التي لها سفير، وسفير أقدم في لندن، واليمن ليس له ممثل على الإطلاق».

(٣٨) نظراً لرفض العرب الاجتماع في مؤتمر واحد مع الوفد الصهيوني الذي اشتمل على مندوبين عن الوكالة اليهودية (وايزمان، بن غوريون، شاريت) وعدد من الشخصيات العالمية غير الصهيونية (برودفسكي، جولدمان)، وتفادياً لأي لقاء محرج دخل كل وفد إلى القاعة المخصصة له من مدخل مختلف، وألقى رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشمبرلن خطابه الترحيبي أمام الوفد العربي أولاً، ثم الوفد اليهودي، وجرت المباحثات التي كان يقوم بها الوفد البريطاني مع كل جانب على حدة.

نويهض الحوت، بيان القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م، ص ٣٩٠-٣٩١.

وألقى خطاباً(٣٩) رحب فيه بالوفود العربية، وعدّ وجودهم اعترافاً من جانب الحكومة البريطانية بوحدة المصالح والعواطف في العالم العربي، وتأكيداً لرغبة البلاد العربية في الاحتفاظ بأواصر الصداقة التي ربطها هذا الزمن الطويل بالشعب البريطاني وتقويتها أيضاً. وتمنى تشمبرلن للمؤتمر «التماس حلّ رشيد للمصاعب الحالية يكفل حقوق عرب فلسطين ومركزهم»، وأن الحكومة «لن تحاول أن تمنع ممثلي العرب واليهود أن يبسطوا الحجج التي يرونها داعية إلى تغيير الانتداب، وستكون هذه المباحثات وافية وصريحة وحرّة. وقد عبّر الأمير محمد عبدالمنعم في رده على خطاب رئيس الوزارة البريطانية بالنيابة عن الوفود العربية عن أمله باستتباب الأمن والسلام في ناحية مقدسة من نواحي العالم»(٤٠). وفي الجلسة الثانية (٢٠ ذي الحجة/٩ فبراير) بدأت الأعمال الفعلية للمؤتمر بحضور الوفد البريطاني (ترأسه مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات، وشارك فيه وكيل وزارة الخارجية). وبعد أن رحب مكدونالد بالوفود العربية قرأ بيان الحكومة البريطانية معلناً سياستها الجديدة لفلسطين، وخلاصتها أن الحكومة البريطانية تهدف إلى أن تنشئ في فلسطين - في أحوال ملائمة - حكومة ديمقراطية مستقلة تمثل الشعب الفلسطيني بكامله من عرب ويهود، وللوصول إلى هذا الهدف يلزم المرور بفترة انتقالية مدتها عشر سنوات. ثم ذكر المراحل التي ستمر فيها القضية الفلسطينية قبل الوصول إلى الهدف، وبيّن أن هذه المراحل هي موضوع بحث المؤتمر(٤١).

وقد أجاب جمال الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني باسم الوفود العربية على بيان وزير المستعمرات ببيان شامل(٤٢) تناول فيه فلسطين

---

(٣٩) مؤتمر فلسطين العربي البريطاني، ص ٢٤-٢٥.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٤١) الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤م، ٤/٥١.

(٤٢) مؤتمر فلسطين العربي البريطاني، ص ٣٤-٣٨.

تاريخياً، وتطورات الأوضاع فيها منذ وقوعها تحت الانتداب البريطاني الذي منّى اليهود في وعد بلفور بوطن قومي غير شرعي، وجلب لأهل فلسطين الأصليين الخراب والدمار والاضطهاد، وحرمهم حقهم في تقرير المصير. ثم بيّن جمال الحسيني كيف سنَّت حكومة الانتداب المتحيزة القوانين التي تمكن اليهود من إنشاء الوطن القومي على حساب الشعب العربي الفلسطيني، وكيف أغرقت البلاد بمئات الآلاف من المهاجرين اليهود من جميع أقطار الأرض، وأخرجت الكثيرين من الفلاحين العرب من أراضيهم، وكيف حنثت بعهودها للبلاد العربية ومنها فلسطين، الأمر الذي جعلها تحجب عن الأنظار مراسلات الحسين مكماهون التي أبرمت سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٥م وتضمنت هذه العهود. وأنهى الحسيني بيانه بالمطالب الأربعة الآتية :

١- الاعتراف بحق العرب في استقلال بلادهم التام.

٢- إنهاء المحاولة بشأن تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

٣- إلغاء الانتداب وكل ما نتج عنه من إجراءات غير مشروعة، واستبداله بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة المعقودة بين بريطانيا العظمى والعراق، تقوم بموجبها في فلسطين دولة عربية ذات سيادة.

٤- وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وقفاً مباشراً وتاماً. وأعلن الحسيني «أن العرب مستعدون للتفاوض بروح ودية من أجل المحافظة على مصالح بريطانيا المعقولة، ويوافقون على تقديم الضمانات من أجل المحافظة على الأماكن المقدسة وحقوق زيارتها، وكذلك حماية الحقوق المشروعة للأقلية اليهودية وسائر الأقليات في فلسطين».

وألقى الأمير فيصل - رئيس الوفد السعودي - خطابه في الجلسة الخامسة (٢٥ ذي الحجة هـ الموافق ١٤ فبراير ١٩٣٩م)(٤٣)،

---

(٤٣) مؤتمر فلسطين العربي البريطاني، ص ٧٩-٨٢.

ونوّه إلى أن وجهة نظر حكومة جلالة الملك عبدالعزيز قد سبق أن أوضحت للحكومة البريطانية في المذكرات والمحادثات المتعددة، وفي كل المناسبات كانت حكومة جلالته مدفوعة بعاملين: «الأول أن العلاقات الودية الطيبة بين الشعوب العربية والبريطانية والمصالح المتبادلة بينهم تتطلب الاتفاق والتفاهم بين الأمتين، الثاني أنه ما لم تحلّ قضية فلسطين حلاً عادلاً يرضي العرب ويؤمنهم على سلامة بلادهم وكرامة مقدساتهم فإنه يخشى أن تسوء حالة هذه العلاقات لدرجة كبيرة جداً». وحدد خطاب الأمير فيصل سياسة حكومته في مؤتمر لندن في نقط أساسية(٤٤) :

أولاً - أكد الأمير فيصل باسم المملكة على الجانب الديني في موضوع فلسطين، وصلة هذه القضية بالمسلمين جميعاً، ففلسطين قضية إسلامية كما هي قضية عربية دون أن تسقط عروبة فلسطين الوجه الإسلامي لها في القدس ومسجدها الأقصى أولى القبلتين... «إن العرب والمسلمين قد استماتوا في الماضي في الدفاع عن فلسطين، وأرخصوا في سبيل المحافظة عليها وعدم التفريط فيها كل غال، ولا شك أن أول اتصال بين العرب والإنجليز منذ ألف سنة تقريباً، إنما كان في بطاح فلسطين نفسها».

ثانياً - وضعت المملكة جانباً كل ما اتصل بالخلاف السعودي الهاشمي، وعدت المخابرات القائمة ما بين الإنجليز والملك حسين في الحجاز مُلزمة للحكومة البريطانية(٤٥). وقد كانت تلك المخابرات

---

(٤٤) لخص هذه النقط الغادري، السياسة الخارجية، ص ٤٣-٤٤.

(٤٥) كان الجدل قد أثير في الجلسة الثالثة، ١١ فبراير ١٩٣٩م.

حول رسائل حسين مكماهون بعد أن قطع مكدونالد (وزير المستعمرات) بأن فلسطين ليست داخلة في عهود مكماهون، وكانت الحكومة البريطانية تدعي أن المراسلات سرية، وأنه لا بد من إذن بنشرها. وقد أدلى فؤاد حمزة (الوفد السعودي) بملحوظة مفادها أن هناك فرقاً بين نشر الوثائق وتوزيعها على المؤتمر، وقال: إنه قد تقرر أن يكون ما يجري في المؤتمر سرياً فلا يوجد مانع =

واضحة وصريحة في تأكيدها على عروبة فلسطين. ودعا الأمير فيصل باسم المملكة العربية السعودية الحكومة البريطانية إلى الوفاء بهذه العهود واحترامها، ما دامت قد تمّت في مرحلة كان فيها الحجاز ناطقاً باسم العالم العربي. وأكد الأمير: «قد كان من حق العرب والملك حسين أن يصروا على المطالبة بالوعود كما كتبت باللغة التي يفهمونها، فإن كان هناك اختلاف بين النص العربي الأصلي والترجمة الإنجليزية فإنه يكون من مصلحة الجميع أن تقابل النصوص ويتفق على معناها الصحيح...، ومهما تكن نتائج البحث في حقيقة مخابرات حسين مكماهون فإن عدالة مطالب أهل فلسطين ليست مبنية عليها فقط، بل إنها مرتكزة على أساس أعظم منها وهو الحق الطبيعي الأساس لكل شعب في تقرير مصيره والتمتع بسلطانه واستقلاله. وأحب أن أذكر في هذا الباب أن حق تقرير المصير كان من المبادئ الأساسية التي نودي بها أيام الحرب العظمى وفي أثناء مفاوضات الصلح في فرساي».

ثالثاً – لم تر المملكة وعد بلفور قانونياً ولا ملزماً للعرب لثلاثة أسباب :

أولها: أنه أعطي بعد الوعود المعطاة للعرب فهي الأساس، وهو مخالف لها، وثانيها: لأنه أعطي بغير علم العرب ولا رضاهم، وثالثها: لأنه مخالف لمبادئ عصبة الأمم، وللمادة الثانية والعشرين منها التي اعترفت باستقلال الجماعات المنسلخة عن الدولة العثمانية وفلسطين منها. «وتطبيق الوعد يؤدي حتماً إلى نقض عهد العصبة». كما رأت المملكة أن الأخذ بدعوى اليهود التاريخية في فلسطين

= من توزيع الوثائق على أعضاء المؤتمر بصفة سرية. وأضاف حمزة: «إن الشريف حسين كان يتكلم باسم العرب، وبعد موته وجدت نسخ من المكاتبات في حوزة ثلاث حكومات، والمسألة هل هذه النسخ صحيحة أو غير صحيحة».

مؤتمر فلسطين العربي البريطاني، ص ٥٢.

سيثير مشكلات دولية كبرى إذا ما تمّ إقرار مبدأ عودة الجماعات إلى أرض استوطنتها من قبل لمرحلة في تاريخها.

وختم الأمير كلمته بالتمني من الحكومة البريطانية الإقدام «على اتخاذ الخطوة الحاسمة التي تنير أمامنا سبيل البحث، وتمكننا من وضع الأمور في نصابها، وإعادة الحق إلى مجراه».

وقد لخّصت جريدة الأهرام خطاب الأمير فيصل أمام مؤتمر المائدة المستديرة في بضعة سطور جامعة(٤٦): «بسط الأمير فيصل العهود المقطوعة للعرب، وأقام الأدلة على صحتها وقوتها، وتكلم عن علاقات الصداقة الوثيقة بين بلاده وإنجلترا، وقال: إن هذه العلاقات التي يريدها العرب وطيدة، يخشى أن تتصدع إذا لم يعامل عرب فلسطين بالعدل والإنصاف. فإن الخطر الذي يهدد كيانهم أثار في العالمين العربي والإسلامي روح استياء شديد لا يمكن الاطمئنان إلى نتائجه، وأن الهياج المتزايد من جراء ذلك في العالم الإسلامي يجب أن يحسب له حساب. ثم طلب الأمير فيصل تحقيق العهود المقطوعة للعرب تعزيزاً للصداقة، وتأميناً لمصالح الأمتين، وحلّ مشكلة فلسطين التي هي موضوع الخلاف بينهما».

وقد توجه بتلر (Butler) الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية بالشكر إلى الأمير فيصل على ما أسهم به في البحث، وأعرب عن مشاركته لسموه فيما ختم به بيانه من الأمل والشعور، ونوّه بشكل خاص إلى ما ورد في كلمة الأمير عن العهود التي قدمتها الحكومة البريطانية للعرب سنة ١٣٣٣هـ/١٩١٥م التي تشتمل عليها المكاتبات المتبادلة بين مكماهون وشريف مكة.

وكانت المناقشات في المؤتمر قد توجهت بعد خطاب الأمير إلى ضرورة إحالة بحث مكاتبات حسين مكماهون إلى لجنة فرعية للنظر

---

(٤٦) نقلاً عن: العجلاني، منير، تاريخ مملكة في سيرة زعيم، فيصل ملك المملكة العربية السعودية وإمام المسلمين (دون مكان الطبع) ١٩٦٨م، ص ٤٣٦-٤٣٧.

في الاختلافات في الرأي بين التفسيرين البريطاني والعربي. ومع أن بعضهم رأى أن هذه اللجنة الفرعية لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد مما يستطيع عمله المؤتمر، إلا أن وزير المستعمرات قال(٤٧): «إن هناك نقطاً تفصيلية مثل الفروق بين الترجمات الإنجليزية المختلفة للمكاتبات، فإذا لم تحول هذه النقط إلى لجنة فرعية فإن وقت المؤتمر يستنفذ من بضعة أيام، وبذلك يتأخر درس الاقتراحات العملية التي عرضها جمال الحسيني في بيانه الافتتاحي». وكان الوفد العربي السعودي من بين من وافقوا على إحالة الموضوع إلى لجنة فرعية(٤٨). وبعد حوار طويل تم الاتفاق على تأليف لجنة مشتركة للنظر في الخلاف على تفسير هذه المراسلات، وتقرير موقع فلسطين من العهود البريطانية. وبعد أن عقدت اللجنة المشتركة اجتماعاتها في أروقة مجلس اللوردات، وتبادل فيها الفريقان رسائل عدة، رفض الفريق البريطاني وجهة النظر العربية مصراً على أن فلسطين هي المنطقة الخارجة عن العهود. ولما وضعت اللجنة تقريرها(٤٩) ذكرت عدم اتفاقها على الخلاف الذي شكلت من أجله، ولكنها ختمت تقريرها بتصريح مهم جاء فيه : «حسب البيانات التي قدمت للجنة ترى اللجنة أن الحكومة البريطانية لم تكن لها صلاحية التصرف في فلسطين دون رغائب ومصالح جميع سكانها». وهذا يعني أنه لم يكن لبريطانيا الحق في التصريح بوعد بلفور المنافي لرغائب ومصالح سكان فلسطين العرب الذين يؤلفون أكثر من ٩٠٪ من السكان.

---

(٤٧) مؤتمر فلسطين العربي البريطاني، ص ١٢٤-١٢٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٤٩) المرجع السابق، تقرير لجنة مكماهون، ص ٣٢٦-٣٤٢.

وجاء في تقرير سري بعث به المفوض السامي البريطاني في فلسطين إلى وزارة المستعمرات في ٤ مارس ١٩٣٩م أن الرأي العام في فلسطين «يرى أن العرب في المؤتمر ارتكبوا خطأ تكتيكياً في الإلحاح على نشر المراسلات، في حين كان عليهم تكريس جهودهم إلى مسائل أكثر حيوية».

أما جلسات المؤتمر العامة فقد استمرت في طريق ملتو، ولكن في جو دبلوماسي وكياسة واضحة من قبل مالكولم مكدونالدً رئيس الوفد البريطاني، إلا أن هذه الكياسة لم تكن حائلاً دون وضوح التناقض بين المطالب العربية وأهداف الدولة الانتدابية وراء عقد المؤتمر(٥٠). وقد لخصها ماكدونالد بقوله(٥١): «إن هدف المؤتمر من الأساس كان إتاحة الفرصة للتبادل الصريح في وجهات النظر، وإن أمكن التوصل إلى نوع من التفاهم، ولكن إذا لم يكن بالإمكان الاتفاق - ولسوء الحظ - فإن (حكومة جلالته) يصبح بإمكانها على الأقل أن تبني سياستها للمستقبل وهي على علم تام بمختلف جوانب القضية». ثم أعرب الوزير عن أن (حكومة جلالته) مستعدة لبذل أي مجهود من أجل التوصل إلى اتفاق. وعلّق عوني عبدالهادي في مذكراته(٥٢) على سير وقائع المؤتمر بقوله: «دللت محاضر المؤتمر على الهوة التي تفصل وجهتي النظر العربية والبريطانية : الحكومة البريطانية ترغب كثيراً في الاتفاق، وألا تكون مضطرة لإعلان تصريح من جانب واحد، والوفد البريطاني يؤكد أن الحكومة البريطانية تؤثر الأمر الأول، وهي تخشى أن يزيد طول الوقت في صعوبة الوصول إلى اتفاق لا بسبب الوفود العربية، ولكن بسبب المؤثرات الخارجية : الرأي العام والبرلمان والموقف اليومي في فلسطين». ويضيف عوني في مذكراته(٥٣): «إن مالكولم مكدونالد وزير المستعمرات قال للوفود العربية: إنه يستحيل على الحكومة البريطانية أن تسير أكثر مما سارت إليه في المؤتمر؛ لأن الجو حافل بالسحب، وإن الحكومة البريطانية بحاجة إلى مساعدات الحكومة الأميركية في حالة وقوع

---

(٥٠) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات، ص ٣٩١.

(٥١) المرجع نفسه.

(٥٢) عبدالهادي، أوراق خاصة، ص ١١٣.

(٥٣) المرجع السابق، ص ١١٦.

الحرب. وقال مكدونالد أيضاً: إن الحكومة البريطانية في هذه المرة عازمة على تجميد السياسة الصهيونية تجميداً يحفظ للعرب كيانهم وحقوقهم».

ومع أنه أمكن التوصل بعد جلسات استغرقت ستة أسابيع بين البريطانيين والعرب إلى الاتفاق على كثير من الموضوعات التي طرحت للبحث، منها : مبدأ إنهاء الانتداب، وقيام دولة مستقلة في فلسطين ترتبط معها بمعاهدة بعد مدة مناسبة، إلا أن الحكومة البريطانية اتخذت من الاختلافات المتبقية سبباً لإنهاء جلسات المؤتمر في ٢٦ محرم ١٣٥٨ هـ الموافق ١٧ مارس ١٩٣٩م(٥٤)؛ كي يتسنى لها الانفراد بإصدار بيان بنتائجه ورسم سياستها الجديدة.

وقد أوضح جورج أنطونيوس سكرتير الوفد الفلسطيني أسباب الإخفاق في تصريح جاء فيه(٥٥) : «إن السبب المباشر لإحباط المفاوضات الفلسطينية في لندن، هو مسألة التغييرات الدستورية التي يُراد إدخالها على الدستور الفلسطيني لإنشاء دولة وطنية مستقلة فيها. ولقد قبل مندوبو الوفد العربي الفلسطيني مبدأ فترة الانتقال التي تنقضي بين نظام الانتداب وإنشاء حكومة مستقلة، ولكنهم اشترطوا تحديد الفترة هذه، فرفضت الحكومة البريطانية تحديدها، وقالت: إن انتهاءها يتوقف على مدى نجاح تجربة التعاون العربي اليهودي في فلسطين، فرأى الأعضاء العرب أن هذا القرار غير سليم؛ لأنه يعطي اليهود فرصة لوضع العراقيل في سبيل قيام الحكومة الوطنية. وقد حبط المؤتمر عند هذه النقطة فما بحث غيرها من مسائل الهجرة وبيوع الأراضي والمسألة الدستورية».

---

(٥٤) الجلسة (١٤) في ١٧ مارس ١٩٣٩م، مؤتمر فلسطين العربي البريطاني، ص ٢٤٢-٢٥٥.

(٥٥) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات، نقلاً عن جريدة فلسطين ١٩ مارس ١٩٣٩م.

وقد أوجز الأمير فيصل في كلمته أمام الجلسة الختامية للمؤتمر القول في النتيجة التي وصلت إليها مداولات المؤتمر، معرباً عن أمله بأن تعيد الحكومة البريطانية نظرها، وهو في كل ذلك يعبّر عن موقف المملكة المبدئي بأنها ليست وصية على القضية الفلسطينية، ولا هي الناطقة باسمها، إنها تقول رأيها بالنظر إلى أن القضية الفلسطينية قضية قومية ودينية. ومهما يكن رأي العالم العربي فيجب أن يصب في القضية الفلسطينية من خلال الرأي الفلسطيني(٥٦). وجاء في كلمة الأمير: «لقد بيَّنا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ولزملائنا أعضاء وفد المملكة المتحدة في محادثات عديدة رأينا في حلّ عادل عملي لمسألة فلسطين، وهو حلّ يعيد السلام ويكفل استقرار الأمور في الشرق الأدنى في وسط الأحوال الدولية الحاضرة المضطربة، ونحن نقدر الصعوبات التي تواجه (حكومة جلالته)، وندرك رغبتها في الوصول إلى تسوية للمسألة، ولكن رأينا أن المقترحات التي عرضتها على المؤتمر لا يمكن أن تكفل ذلك الاستقرار الذي ينشده الجميع، وذلك للأسباب الوجيهة التي سبق لنا أن ذكرناها لوفد المملكة المتحدة، والتي أشار إليها الوفد العربي الفلسطيني في البيان الذي سمعناه(٥٧). ومن أجل ذلك نود أن نلح على حكومة جلالته أن تولي ملحوظات الوفد العربي

---

(٥٦) الغادري، السياسة الخارجية، ص ٤٤.

(٥٧) تناول البيان الختامي لوفد فلسطين رداً على المقترحات البريطانية ثلاث مسائل رئيسة : التغيرات الدستورية، والهجرة، والأراضي، أما الأولى فالاعتراض أن الحكومة لم تحدد فترة الانتقال من نظام الانتداب إلى إقامة دولة مستقلة، وتركتها مرهونة بنجاح المراحل الدستورية المختلفة، وإمكان التعاون المؤثر في الحكومة بين أهل فلسطين. وأما عن الهجرة فاقتراحات الحكومة - على الرغم من اعترافها بوجوب إنهاء الهجرة - لا تقبل الرأي الفلسطيني بأن عدد السكان الحالي أكثر مما تستطيع البلاد احتماله. وأما عن الأراضي فالوفد لحظ بأسف أن اقتراحات الحكومة لا تدخل في حسابها الحالة الحاضرة الناشئة عن قلة كفاية الأرض.

مؤتمر فلسطين العربي البريطاني، ص ٢٢٨.

الفلسطيني عنايتها الجدّية، وأن تعدل سياستها المقترحة تعديلاً جوهرياً. ونحن نعتقد أنه ما دامت هذه السياسة لا تعدل على نحو ما بيننا فإن موقف الوفد العربي الفلسطيني سيظل صعباً، فلا يستطيع أن يوافق على المقترحات الحالية، وإنا لنرجو من أعماق قلوبنا أن تظل العلاقات الحسنة الحالية بين الدول العربية على العموم والأمة البريطانية قائمة، وأن تتخذ حكومة جلالته تدابير مؤثرة لمحو الشكوك والريب التي أوجدتها الحوادث الماضية».

ولم يشأ مكدونالد أن يرد في الجلسة الختامية على كلمات الوفود العربية، واكتفى بالإشارة(٥٨) إلى «أن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل قد استعمل عبارة تصف الواقع أتمّ وصف حين قال: إن الحكومة البريطانية في مركز دقيق».

في أعقاب انفضاض المؤتمر:

لم يكن التوقف الرسمي لمحادثات لندن يعني نهاية لمشاورات جانبية بين الحكومة البريطانية وبعض الأطراف العربية في محاولة لإجراء تعديلات على المقترحات البريطانية لضمان قبولها من العرب. وقد حرصت الحكومة البريطانية خلال تلك المداولات على شرح وجهة نظرها إلى الملك عبدالعزيز وإطلاعه على موقفها. وكان رئيس الوزارة البريطانية قد أعد في ١٨ محرم ١٣٥٨هـ الموافق ٩ مارس ١٩٣٩م مسودة رسالة للملك عبدالعزيز رداً على رسالة جلالته التي حملها الأمير فيصل إلى لندن (والمؤرخة في ١٢ ذي العقدة ١٣٥٧هـ الموافق ٢ يناير ١٩٣٩م) والمتعلقة بالعلاقات بين البلدين وسبل توثيقها(٥٩). وقد أبدى رئيس الوزارة البريطانية تقويمه للمساعدة التي تلقاها من جلالته حول مسألة فلسطين المعقدة،

---

(٥٨) جلسة ١٤، ١٧ مارس، المرجع السابق ص ٢٥٥.

(59) FO. 371/23268/E1444.

لم تسلم الرسالة إلى الأمير فيصل إلا في ٢٤ مارس.

وأضاف «بأن حكومة المملكة البريطانية تدرك تماماً أهمية هذه المسألة في تأثيرها ليس على ذلك البلد وحده بل على العلاقات بين بريطانيا وبقية العالم العربي». وأشاد رئيس الوزراء البريطاني بالدور الكبير الذي لعبه الأمير فيصل في المؤتمر، وأمل أن يتحقق سموه من «عزم بريطانيا الصادق لإيجاد حلّ نهائي يعمل على تحقيق العدل لجميع الأطراف، ويحفظ حقوق العرب في فلسطين».

ونقل الوزير البريطاني المفوض في جدة ٢ صفر ١٣٥٨هـ الموافق ٢٣ مارس ١٩٣٩م، بعد التوقف الرسمي لأعمال المؤتمر رسالة إلى الملك(٦٠)، فيها رأي حكومته بالنسبة للموقف الذي اتخذته داخل قاعات المؤتمر، وإيراد الحجج للرد على الاعتراضات العربية، ويقول الوزير المفوض: «لقد أصبح واضحاً لحكومة (صاحب الجلالة) منذ بعض الوقت أن أحد العوامل المهمة في القضية العربية هو عدم التأكد الكامن في عقول العرب بالنسبة لنقطتين، ففي المجال الأول : هم يخشون أن تكون النتيجة الحتمية للسياسة البريطانية ارتباطها بتأسيس دولة يهودية في فلسطين. وفي المجال الثاني : طالما أنه لم يوضع حد نهائي للهجرة اليهودية فليس هناك ما يؤكد أن اليهود المهاجرين لن يرسلوا أعداداً متزايدة إلى فلسطين، وحكومة (صاحب الجلالة) تقدم تأكيداتها بأنه ليس من أهدافها أن تصبح فلسطين دولة يهودية أبداً، واقتراحات هذه الحكومة تتضمن أيضاً تأكيداً على أن الهجرة اليهودية يجب أن تتوقف عقب خمس سنوات إلا إذا وافق الفلسطينيون العرب على استمرارها، وفي الوقت نفسه يجب أن تقيد الهجرة اليهودية... بحيث يصبح عدد السكان اليهود مع نهاية السنوات الخمس نصف عدد السكان العرب».

---

(٦٠) نقلاً عن محسن محمد، فيصل من خلال وثائق بريطانية تنشر لأول مرة، مجلة الدارة، عدد ٣، شعبان، ١٣٩٥هـ الموافق سبتمبر ١٩٧٥م السنة الأولى، ص ٢٦٠-٢٦٣.

ويعد الوزير المفوض «السبب الأساس الذي قدمه العرب تفسيرًا لرفضهم مقترحات حكومة (صاحب الجلالة) هو غياب الحدّ الزمني للفترة الانتقالية، كانوا يريدون أن تتعهد الحكومة بحصولهم على الاستقلال في تاريخ محدد». ويضيف: «إنه من المستحيل على أي حكومة بريطانية أن توافق على أنه في تاريخ محدد تقوم بتسليم مسؤولياتها في فلسطين مهما كانت الظروف الدولية السائدة في ذلك الوقت، وخاصة لو كانت تشعر أن العرب واليهود في حالة توتر...».

أما بشأن اعتراض الممثلين العرب على فكرة أن حصول الفلسطينيين على استقلالهم يجب أن يعتمد على تعاون اليهود وحسن نيتهم، فيردّ الوزير المفوض بأن حكومة (صاحب الجلالة) قد أوضحت بما فيه الكفاية أنه خلال الفترة الانتقالية لن تسمح بأي اعتراضات غير منطقية، أو عدم تعاون من جانب المجتمع اليهودي قد يؤدي بأي طريقة إلى عرقلة حصول الشعب الفلسطيني على استقلاله الذاتي. وستستمر كل المراحل لإيجاد حكم ذاتي تحت إشراف محدود للمندوب السامي البريطاني سواء تعاون اليهود أم لا». ووفقاً لما ذكر الوزير المفوض فإن المرحلة الأخيرة التي تنص على جعل الحكومة في فلسطين دولة مستقلة هي التي تقتضي ضرورة تعاون اليهود. وينقل الوزير المفوض أسف حكومة (صاحب الجلالة) البالغ «لأن المندوبين العرب شعروا أنهم مضطرون لرفض هذه المقترحات لمجرد أن الفلسطينيين العرب لم يستطيعوا الحصول على كل ما يريدونه من هذه النقطة». وفي رأي الوزير المفوض أن حكومة (صاحب الجلالة) ترى على الرغم من أن هذه المقترحات لا تعطي الفلسطينيين العرب كل ما يريدونه، إلا أنها تمثل الخطوط العامة لتسوية عادلة ومعقولة، وأضاف: «لقد فعلت حكومة (صاحب الجلالة) كل ما تقدر عليه لإرضاء رغبات العرب في حدود التزاماتها

الدولية، فليس في استطاعتها اتخاذ سياسة لا يمكن الدفاع عنها بوصفها سياسة عادلة، وفي الوقت نفسه تتضمن التزاماتها الواردة في قرار انتداب...». وتؤمن حكومة (صاحب الجلالة) بقول الوزير المفوض: «إنه عند تنفيذ مقترحاتها ستؤدي على المدى الطويل إلى أن يحلّ في فلسطين ذلك السلام الذي ترغب فيه وترغبون فيه أنتم - صاحب الجلالة - بقوة؛ لأنها تزيح جانباً كل المخاوف العربية الحادة، وتضع القضية العربية في موضعها العادل. ولكنه من الضروري لتحقيق هذه النتيجة أن يستقر الفلسطينيون العرب، ويصيغوا دستور المستقبل الذي تتضمنه المقترحات البريطانية».

لقد كان هدف الحكومة البريطانية من توجيه هذه الرسالة - هو كما ذكر وزيرها المفوض لدى المملكة - «ليس فقط؛ لأنها تريد أن تظل على صلة بجلالتكم في كل المسائل المهمة، وأيضاً لأن جلالتكم بما لكم من خبرة طويلة في فن الحكومات والمسائل الدولية ستقدرون صعوبة موقفها والجهود الكبيرة التي قامت بها من أجل عدالة القضية العربية».

وكان الأمير فيصل من جانبه، وبناء على تعليمات والده جلالة الملك، قد تابع قبل مغادرته لندن مشاوراته السياسية مع الحكومة البريطانية فالتقى في ٣ صفر ١٣٥٨هـ الموافق ٢٤ مارس ١٩٣٩م وزير الخارجية هاليفاكس(٦١)، وكانت أهم نقطة أثارها الأمير هي الصعوبة القائمة بشأن إنهاء الفترة الانتقالية، وطرح تساؤلاً على وزير الخارجية: «ماذا يجب أن يحدث لو أنه عند نهاية العشر سنوات كان على الحكومة البريطانية أن تقرر بأنه يجب تأجيل إقامة دولة مستقلة؟». وكان اقتراح الوزير البريطاني «أنه عند

---

(٦١) نقل هاليفاكس وزير الخارجية وقائع اللقاء في كتابه إلى الوزير المفوض البريطاني في جدة يوم ٢٩ مارس ١٩٣٩م.

F. O. 371/23269/E2313.

حدوث ذلك ربما يتم التشاور مع حكومات مصر والعراق والسعودية قبل اتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بتأجيل نهاية الفترة الانتقالية». وقد قابل الأمير في اليوم ذاته أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية أوليفانت (Oliphant)(٦٢)، وبيّن الأمير خلال اللقاء أن الوفد السعودي وغيره من الوفود قد عبّروا بصراحة عن آرائهم فيما يتعلق بفلسطين إلى الحكومة البريطانية «التي من جهتها لم تكن قادرة على قبولها». وقد طرح الأمير على المسؤول البريطاني سؤالاً مباشراً: «ما العمل الذي يمكن لجلالة الملك عبدالعزيز أن يقوم به في حالة استمرار الاضطرابات في فلسطين واشتعال المشاعر في البلدان العربية المجاورة؟». وهو سؤال لم يتمكن أوليفانت من الإجابة عليه(٦٣).

وعادت الوفود العربية - بما فيها الوفد السعودي برئاسة الأمير فيصل - إلى القاهرة لاستكمال المشاورات بشأن الخطة البريطانية بعد أن أدخلت عليها بعض الإيضاحات والتعديلات، وأبرزها تحديد الفترة الانتقالية بعشر سنوات تعقد في نهايتها معاهدة بين الحكومتين البريطانية والفلسطينية، كما تحدد الهجرة خلال السنوات الخمس الأولى(٦٤).

---

(62) F.O. 371/23269/E 2241.

مذكرة وضعها أوليفانت حول حديثه مع الأمير فيصل.

(٦٣) كانت بريطانيا تتخوف من أن يضطر الملك عبدالعزيز إلى إثارة القبائل، وهذا ما نقله السفير البريطاني في روما إلى وزارة الخارجية في ٢٨ أبريل ١٩٣٩م.

F.O. 371/23269/E 3187.

بشأن تقارير صحفية مفادها أن الملك عبدالعزيز يهيئ القبائل العربية لحمل السلاح ومهاجمة أراض يقطنها مليون يهودي وإبادتهم، وأن الملك عبدالعزيز ينتظر الفرصة المواتية لوضع القرارات موضع التنفيذ.

(٦٤) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات، ص ٣٩٤.

وقد رأى محمد محمود باشا إبقاء الوفد السعودي مدة أطول، وكتب إلى الملك عبدالعزيز(٦٥) : «إن القضية الفلسطينية تجتاز مرحلتها الأخيرة، ولي أمل أن يساعدنا الله على تذليل الصعاب، وأن وجود الأمير بيننا فيه من الفائدة الكبرى في الوصول إلى الحلّ الذي نرجو». وتلقى رئيس الوزارة المصرية الرد: «كان لبرقيتكم أحسن الأثر لما اشتملت عليه من الغيرة الإسلامية العربية في سبيل نصرة قضية العرب في فلسطين التي هي قضية الجميع... أمرنا فيصل بالبقاء حتى انتهاء المفاوضات قياماً بالواجب الذي نسعى له».

وفي لقائه مع السفير البريطاني مايلز لامبسون (Miles Lampson) في القاهرة يوم ١٩ صفر ١٣٥٨هـ الموافق ٩ إبريل ١٩٣٩م(٦٦)، قال الأمير فيصل: إنه سيبقى في القاهرة إذا كان هناك ثمة أمل في التقدم، وإلا فإنه يتعين عليه أن يعود إلى المملكة بأسرع ما يمكن، وقد أعرب الأمير عن استيائه الشديد للنتيجة التي انتهى إليها المؤتمر، ذكر ذلك السفير البريطاني في برقيته إلى وزارة الخارجية، مضيفاً أن الأمير تساءل عن استعداد الحكومة البريطانية لقبول الرأي العربي، إذ «توجد نقطة واحدة فقط تعترض المزيد من المناقشات وهي الوقت المحدد لاستقلال فلسطين، فهل هناك شيء بالنظر إلى تفاقم الموقف ؟ وهل هناك أي تقدم قد يشجع الأمير فيصل على إرجاء عودته للحجاز؟».

وقد ظلت المشاورات مستمرة في القاهرة بين الوفود العربية ومعهم بعض أعضاء الوفد الفلسطيني، لدراسة المقترحات البريطانية المعدَّلة. وكانت الحكومة البريطانية مطلعة على تقدم تلك المشاورات من خلال السفارة البريطانية، وهي التي نقلت إلى محمد محمود باشا أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد للمساومة بشأن

---

(٦٥) الزركلي، شبه الجزيرة.. ، ص ٨٠٠، ٨٠١.

(٦٦) نقلاً عن محسن محمد، فيصل في الوثائق.. ، ص ٢٦٣، ٢٦٤.

النقاط الرئيسة، ومن المحتمل أن تقبل تعديلات ثانوية. وقد تمسك العرب بمطلبين مهمين، الأول: تثبيت وقت محدد للمدة الانتقالية بعدها تقام دولة فلسطين المستقلة حتى لو لم يكن التعاون العربي اليهودي حقيقة واقعة، والثاني: تحديد جدول زمني عاجل للتغيّرات الدستورية خلال المدة الانتقالية(٦٧).

وقد تمّ الاتفاق - بعد التشاور بين بعض أعضاء الوفود العربية والوفد الفلسطيني - على صيغة أبلغت للسفير البريطاني تتضمن أن الحكومات العربية سوف تنصح عرب فلسطين بقبول الخطة البريطانية(٦٨). وأورد عوني عبدالهادي في مذكراته(٦٩) أنه قد وجد من المناسب الاتصال بالمفتي في لبنان؛ لإطلاعه على نتائج مباحثات القاهرة، وأَخْذ رأيه النهائي في الموضوع، فأرسل إليه فؤاد حمزة؛ لإقناعه بقبول نتائج الاتفاق، ولا سيما بعد أن أسفرت هذه النتائج عن تجميد السياسة الصهيونية مع أنها في مجموعها لا تحقق مطالب فلسطين العربية، وذهب فؤاد حمزة بهذه المقترحات إلى بيروت، وعاد إلى القاهرة بعد اجتماعه بالمفتي. «وقد قبل المفتي أن تكون فترة الانتقال عشر سنوات، وأن يكون للمندوب السامي حق الفيتو، وأن يكون مع كل وزير مستشار إنجليزي». إلا أن الشرط الذي لم يقبله المفتي - كما يقول عوني عبدالهادي(٧٠) - هو «أن يؤجل تأليف الحكومة الفلسطينية من وزراء عرب ويهود (بنسبة ثلثين وثلث) بالتدريج خلال عشر سنوات. المفتي يريد أن تكون الحكومة الفلسطينية في الحال». وعرض فؤاد حمزة الآراء المكتوبة التي حملها

---

(٦٧) تقرير من المندوب السامي في فلسطين عن الموقف السياسي في ٥ أبريل ١٩٣٩م.

C.O. 732/84/15/171375.

(٦٨) قاسمية، فلسطين في السياسات... ، ص ٣٣.

(٦٩) عبدالهادي، أوراق خاصة... ، ص ١١٦ (وكان من القائلين بقبول الاقتراحات).

(٧٠) عبدالهادي، أوراق خاصة... ، ص ١١٧، ١١٨.

من المفتي على محمد محمود باشا وأعضاء الوفود العربية، وجرت مناقشتها، وكان الفرق الوحيد في الآراء بين الوفود العربية ومقترحات المفتي هو في «قيام الحكومة الفلسطينية: هل تقوم دفعة واحدة أو على مراحل؟»(٧١). أما ما عدا ذلك فقد أبدت اللجنة العربية العليا استعدادها لقبول المقترحات البريطانية إذا قدمت الحكومة البريطانية ضمانات لصالح القضية الفلسطينية(٧٢).

وجاءت رسالة الملك عبدالعزيز إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢١ ربيع الأول ١٣٥٨هـ الموافق ١٠ مايو ١٩٣٩م(٧٣) صريحة في تعبيرها عن موقفه من سير المحادثات الأخيرة بشأن القضية الفلسطينية. وكان أمل جلالة الملك «أن يعود السلام والنظام إلى هذه المنطقة». وتعليقاً على تفاصيل المناقشات التي دارت في القاهرة بين ممثلي البلدان العربية المجاورة (التي تلقاها من الأمير فيصل) يقول الملك: «لاحظت أن الحكومة البريطانية في مراسلتها الأخيرة لم توافق على التعليقات والتفسيرات التي تقدم بها الممثلون يوم ١١ ربيع الأول ١٣٥٨هـ الموافق٣٠ إبريل ١٩٣٩م، وعلى ضوء هذه الظروف فإن زعماء فلسطين لن يكونوا على استعداد لقبول المقترحات البريطانية، ولا التعاون لتنفيذ السياسة التي تزمع الحكومة البريطانية على إصدارها في المستقبل القريب، ولا شك أن هناك كثيراً من النقاط الجيدة في المقترحات الجديدة، ولكنها لا تحقق كلياً مطالب شعب فلسطين بشأن الدستور والهجرة وبيع

---

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) المرجع السابق، ص ١١٨، ١١٩. رسالة دروزة من دمشق ١٤ مايو ١٩٣٩م، وفيها ينقل وجهة نظر اللجنة العربية العليا، «ويعتب على الميالين للمسايرة بناء على الإلحاح والضغط بدلاً من أن تستغل الوفود العربية الأزمة الدولية لصالح القضية الفلسطينية والعربية».

(73) F.O. 371/23235/E 3549.

نقلت رسالة الملك مترجمة إلى الإنجليزية عبر الوكيل السياسي البريطاني في البحرين.

الأراضي». واستدرك الملك قائلاً : «مع ذلك فإنني لن أتوقف عن دراسة هذه المقترحات بشكل دقيق...، وأملي أن تبدي الحكومة البريطانية مزيداً من الكرم في تحقيق المطالب الجوهرية التي طرحت في القاهرة، ولا شك أن هذا سوف يخفف مهمتي في إقناع القيادات الفلسطينية».

وظلت الحكومة السعودية تبذل قصارى جهودها لدى كل من العرب الفلسطينيين والحكومة البريطانية «بهدف تقريب وجهتي النظر، وللوصول إلى حل عادل ومرض». ورد ذلك في برقية السفير البريطاني في القاهرة لامبسون إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٨ ربيع الأول ١٣٥٨هـ الموافق ١٧ مايو ١٩٣٩م(٧٤)، وأضافت البرقية «بأن رد الحكومة السعودية على الحكومة البريطانية سوف يتضمن القول بأنه من الصعب إقناع الفلسطينيين بصواب قبول الخطة البريطانية ما لم يتمّ تعديلها وفقاً للتفسيرات المقترحة في القاهرة».

وأهملت الحكومة البريطانية الصيغة العربية، وأصدرت حلاً من جانب واحد في ٢٨ ربيع الأول ١٣٥٨هـ الموافق ١٧ مايو ١٩٣٩م، وهو الكتاب الأبيض، ورأت أنها وفت بالتزاماتها للطرفين على أن تقوم بتحديد الهجرة، ووضع تشريعات تحدد انتقال الأراضي، كما تجري تجارب لمدة عشر سنوات، وبالاشتراك بين العرب واليهود، للحكم الذاتي يمكن أن يتطور إلى دولة فلسطينية مستقلة في غضون عشرة أعوام ترتبط ببريطانيا بمعاهدة(٧٥). وقد اعترض اليهود على الكتاب الأبيض بقوة، ورأوه خيانة للتعهدات البريطانية لهم، وخرقاً لشروط الانتداب(٧٦). ومع أن اللجنة العربية العليا قد رحَّبت باعتراف بريطانيا بحقوق العرب من حيث المبدأ، ولكنها أعربت عن

---

(74) F.O. 371/23269/E 3619.

(٧٥) قاسمية، فلسطين في السياسات، ص ٣٣.

(76) Gomaa, The Foundation . . . P.10.

أسفها لتخلف بريطانيا عن منح الفلسطينيين استقلالهم «الذي هو أقدس حقوق الشعوب وأثمن مطامحها، وحتى هذا الاستقلال المؤجل جعل لليهود حقًا في نقضه بحيث يتوقف تنفيذه على تعاونهم»(٧٧). وهكذا رفضت اللجنة العربية العليا الكتاب الأبيض بوصفه لا يحقق مطالب العرب التي تتلخص في أن تظفر فلسطين باستقلالها ضمن اتحاد فدرالي عربي.

وأعلنت حكومات مصر والعراق والمملكة العربية السعودية رفضها تقديم النصح لعرب فلسطين بقبول الكتاب الأبيض(٧٨)، ولكنَّ كثيراً من المعتدلين - وحتى داخل اللجنة العربية العليا - وجدوا الكتاب الأبيض أفضل ما يمكن الحصول عليه في الظروف الراهنة(٧٩). وقد علق الأمير فيصل على الكتاب الأبيض في حديث مع بولارد الوزير المفوض البريطاني في جدة، ونقل الوزير عن

---

(٧٧) نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات.. وثيقة ٣٣ صفحة ٧٦٦ -٧٧٤، بيان اللجنة العربية العليا لفلسطين رداً على الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في ١٧ مايو ١٩٣٩م.

(٧٨) في لقاء جرى في القاهرة بين عوني عبدالهادي وأحد موظفي دائرة المندوب السامي في القدس في ٩ يوليو ١٩٣٩م، ذكر عوني أن سبب رفض المسؤولين العرب المقترحات هو أنهم وعدوا بالالتزام بموقف عرب فلسطين، وشعروا بأنهم لا يمكن أن يتخلوا عن هذا القرار علناً.

C.O. 733/408/15/167059.

(79) Gomaa,The Foundation . . P.10.

وأيضاً تقرير المندوب السامي في فلسطين عن الوضع السياسي في ٧ يوليو ١٩٣٩م.

C.O.732/84/15.

ويرى التقرير أن العناصر المعتدلة أظهرت ميلاً متزايداً إلى التوصل إلى اتفاق مع الحكومة، وأنها تجري بعض اتصالات غير رسمية تهدف إلى الحصول على تنازلات تحفظ ماء الوجه لتمكين هؤلاء الأفراد من التعاون مع الحكومة في تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض، وتعتقد هذه التقارير أن هذه التطورات تحظى بمشاركة المفتي بطريقة غير مباشرة، بمعنى أن المفتي يشجع الرأي المعتدل الذي يمكن أن يعود إليه ويقبله لكونه يمثل رأي الأغلبية.

الأمير(٨٠) أنه «لا يمكنه أن ينفي أن الكتاب الأبيض يمثل تقدماً كبيراً من وجهة النظر العربية». إلا أن الأمير - على الرغم من ثقته بنوايا الحكومة البريطانية - لا يستبعد أن يتساءل العرب عن معنى عبارة الوطن القومي اليهودي، وماذا يمكن أن يحدث بعد عشر سنوات؟ وأن النصوص الخاصة بالهجرة اليهودية تخفي نية خبيثة لاستمرارها بعد خمس سنوات بموافقة هيئة من العرب لا يمثلون أحداً، وهذا النوع من الحجج التي استخدمها الأمير في حديثه، يقول الوزير المفوض: «كانت قد ترددت مراراً في مناقشات لندن».

ولم يشأ الملك عبدالعزيز أن تنتهي المحاولات إلى الفشل دون الوصول إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية، فتقدم باقتراح إليها في ١ جمادى الأولى ١٣٥٨هـ الموافق ١٨ يونيو ١٩٣٩م(٨١) خلاصته إرسال مبعوثين سريين إلى فلسطين يتحدثون باسمه لإقناع أهلها بقبول هدنة مدتها سنة يتم خلالها عرض وجهات نظرهم على الحكومة البريطانية. وقبل أن ينقل الوزير المفوض البريطاني رأي حكومته أشار إلى اعتراضين كبيرين لاقتراح الملك عبدالعزيز: الأول أن الكتاب الأبيض كان الكلمة الأخيرة (لحكومة جلالته)، والثاني أن (حكومة جلالته) قد عارضت طويلاً عقد أي هدنة؛ لأنها من المحتمل أن تشجع الانفصاليين. كما يبدو من المستحيل - كما يرى الوزير المفوض - «اقتراح هدنة على العرب دون إثارة آمال مقضي عليها بالفشل». ومع ذلك فقد عبّر الوزير المفوض عن أمله بأن يستمر الملك عبدالعزيز في «استخدام نفوذه من أجل استتباب السلم بكل الوسائل الممكنة».

---

(80) F.O. 371/23237/E 4408.

برقية الوزير المفوض إلى وزارة الخارجية في ١٧ يونيو ١٩٣٩م.

(٨١) نقل الاقتراح الوزير المفوض في برقيته إلى الخارجية في ١٨يونيو ١٩٣٩م.
F.O. 371/23237/E 4377.

والتي يسجل فيها وقائع حديث جرى مع سمو الأمير.

وقد جاء رد وزير الخارجية هاليفاكس إلى الوزير المفوض بعد بضعة أيام(٨٢)، ويحوي خطوطاً عامة للإجابة عن تساؤلات الملك عبدالعزيز: «إظهار الامتنان لاقتراح الملك باستخدام نفوذه مع العرب الفلسطينيين بهدف استعادة السلام والنظام، إلا أن (حكومة جلالته) تخشى من أن محاولة إقناع العرب الفلسطينيين لعمل هدنة مدتها سنة لا يحتمل أن تؤدي إلى النتيجة المرضية التي يأمل الملك و(حكومة جلالته) تحقيقها، إذ ربما تثير انطباعاً خادعاً بأن (حكومة جلالته) على استعداد للدخول في مفاوضات جديدة مع العرب الفلسطينيين، وإلى أن السياسة التي رسمتها في الكتاب الأبيض يمكن أن تتغير». إلا أن وزير الخارجية يرى أن الملك عبدالعزيز بإمكانه أن يتقدم (بالنصح) إلى العرب الفلسطينيين بطريقة مختلفة نوعاً ما، وتكون ذات فائدة قيمة: «يمكن للملك عبدالعزيز أن يقول بأنه يدرك تماماً بأن الكتاب الأبيض لا يحقق كل آمال العرب الفلسطينيين، ولكنهم يحسنون صنعاً بأن يأخذوا أحسن ما فيه، وأن الكتاب الأبيض قد قطع شوطاً طويلاً في الاستجابة لشكاويهم، وأنه لا ضرورة لعرب فلسطين أن يعلنوا قبولهم الرسمي بالكتاب الأبيض، أو إلزام أنفسهم بالعبارات التي يحتويها الكتاب، إلا أن النقطة الأساسية هي أنه لا يوجد أي سبب لمحاولة ضمان الأهداف السياسية بالأساليب العنيفة، فقد حان الوقت للأساليب الدستورية العادية كي تحلّ مكان العنف».

ومضى وزير الخارجية في رسالته إلى شرح ما يمكن أن يقوله الملك عبدالعزيز بالإضافة إلى ذلك للعرب الفلسطينيين كأن يقول مثلاً: «إنه مقتنع بأن (حكومة جلالته) عازمة على أن تنصفهم، وأنهم لو تعاونوا معها فسوف يستفيدون من المزايا المعروضة عليهم في

---

(82) F.O. 371/23237/E 4377.

برقية في ٢٣ يونيو ١٩٣٩م.

التصريح المعلن مؤخراً، وليس من المعقول أن يعبِّر عرب فلسطين عن عدم ثقتهم (بحكومة جلالته)، ويعلنوا خشيتهم من أن الضغط اليهودي سوف يقضي على الخطة البريطانية بكاملها. إن أقل ما يمكن لعرب فلسطين أن يقوموا به هو أن يمنحوا النظام الجديد تجربة». ورأي أخير طرحه وزير الخارجية لما يمكن أن يقوم به الملك عبدالعزيز لدى عرب فلسطين بشأن تعيين فلسطينيين ليتولوا مسؤولية دوائر الحكومة المختلفة هو أن يقول لهم: «إن (حكومة جلالته) والسلطات البريطانية في فلسطين على أهبة الاستعداد لوضع الخطة الجديدة موضع العمل عند عودة السلام والنظام بشكل مرض، وإنه لا ضرورة للانتظار إلى حين عرض مسألة فلسطين للمناقشة في جنيف (عصبة الأمم) في شعبان ١٣٥٨هـ الموافق سبتمبر ١٩٣٩م، فحكومة جلالته ترغب في وضع النظام الجديد في مرحلة التنفيذ قبل حلول شعبان ١٣٥٨هـ/سبتمبر ١٩٣٩م لو تمت استعادة السلم والأمن بشكل وافٍ قبل ذلك الحين».

هذه الخطوط العامة التي رسمها وزير الخارجية البريطانية ظلت أموراً نظرية، فقد بدأت رائحة البارود تملأ أنوف الساسة والعسكريين على الساحة الدولية، هذا في حين لم يحدث تغيير مطلق على ساحة السياسات الفلسطينية، وظلت أحداث الثورة مستمرة على الرغم من فتورها، وبقيت اللجنة العربية العليا ملتزمة ببيانها المعارض لسياسة الحكومة (الكتاب الأبيض)، في حين لم تظهر أي دلائل تشير إلى أن هناك أي تنازلات اتخذت في الحسبان للعرب.

رؤية تقويمية:

لقد فشل مؤتمر لندن (المائدة المستديرة) في التوصل إلى أي اتفاق؛ وذلك لتباعد الآراء بين الطرفين العربي والبريطاني، وحتى الحكومة البريطانية التي دعت إليه لم يكن لديها كبير أمل في فرص

نجاح المؤتمر للتوصل إلى تسوية. وهذا ما عبّر عنه وزير المستعمرات مالكولم مكدونالد في مذكرته إلى اللجنة الوزارية حول فلسطين في ٢٦ شعبان ١٣٥٧هـ الموافق ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨م، ولكن في رأيه حتى «ولو انتهى المؤتمر بالفشل فأنا أعتقد أنه سيعمل جيداً ويقوي مركزنا»(٨٣). وكان رأي الزعماء الصهيونيين أن المحادثات سوف تنتهي بالفشل، وأن البريطانيين سيكونون قادرين فيما بعد على تنفيذ سياستهم؛ ولذا عارضوا مشاركة ممثلي الدول العربية المجاورة، وأدركوا أن العرب قد كسبوا بشكل واضح نصراً، وأنهم قد منحوا وضعاً رسمياً بشكل فعلي في فلسطين، وأن الوضع العالمي كان يعمل لصالح العرب(٨٤). وقد وصف جورج أنطونيوس (سكرتير الوفد العربي الفلسطيني) المؤتمر(٨٥) «وكأنه مؤتمر مشاورات بين العرب والبريطانيين أكثر من مؤتمر مائدة مستديرة». وأضاف «بأنه لم يكن فشلاً تاماً ؛ نظراً لأنه قدم الفرصة لمشاورات وثيقة وصريحة».

وتكمن أهمية المؤتمر على الصعيد العربي في أنه قدم الفرصة لصلات وثيقة بين الزعماء العرب، وكانت لقاءات الوفود العربية في القاهرة قبل المؤتمر وبعده أولى اللقاءات ذات المستوى الرسمي الرفيع، وكان المندوبون العرب في المؤتمر قادرين على الرغم من شكوكهم واختلافهم السياسي على تمثيل جبهة موحدة تجاه القضية الفلسطينية(٨٦).

وفي هذا المجال يمكن تسجيل كلمة الأمير فيصل إلى وفود شباب العرب حين تشرفوا بمقابلته في فندق كريون في باريس في ٤

---

(83) Gomaa, The Foundation . . P.10, Footnote 2.

(84) Ibid.

(85) Ibid.

ينقل فيها رسالة جورج أنطونيوس، أوراق خاصة في كلية سنت أنتوني، أكسفورد.

(86) Gomaa, The Foundation . P.10.

صفر ١٣٥٨هـ الموافق ٢٥ مارس ١٩٣٩م، وهو في طريق عودته، فقد قال: «إن المؤتمر الذي ماتت فيه روح التفاهم قد بعثت فيه فكرة التضامن والتضافر، وإنها لنواة الوحدة العربية»(٨٧).

ولقد كان أفضل تقويم للمؤتمر هو الذي ورد على لسان الملك عبدالعزيز(٨٨) حين استعاد ذكريات المؤتمر في ذي الحجة ١٣٥٩هـ الموافق يناير ١٩٤١م في مجلسه الملكي الذي حضره عوني عبدالهادي. يقول عوني في مذكراته: إنه حين أخذ يقص على الملك ما جرى من أحداث في مؤتمر سان جيمس «لمحت أمارات التأثير على جلالته، وأخذ يتكلم بعبارات امتلأت نبراتها بالقوة والصراحة عما كان يريده هو أن ينتهي إليه هذا المؤتمر، وأنه كان على اتصال مباشر مع نجله فيصل يزوده بآرائه وتعليماته». وأضاف جلالته: «لقد استدعيت القائم بالأعمال البريطاني في جدة، وقلت له: أرجو أن تبلغ حكومتك عن أسفي لما انتهت إليه مباحثات المؤتمر غير المرضية، وأني آمل أن تعيد الحكومة النظر في هذا الموقف». والتفت الملك إلى الحاضرين، وتلا بلهجة شديدة: «صحيح أن بيني وبين بريطانيا صلات حسنة جداً، ولكني أخشى أن هؤلاء الأولاد الواقفين أمامكم يمسكوني من رقبتي ويدفعوني إلى أعمال لا أريدها».

> **إن المؤتمر الذي ماتت فيه روح التفاهم قد بعثت فيه فكرة التضامن والتضافر**

وكانت ذكريات مؤتمر لندن موضوع حديث متبادل بين الأمير فيصل وعوني عبدالهادي(٨٩)، وقد أسرّ الأمير إلى عوني بأنه كان قد تلقى كتاباً من جلالة الملك خلال مباحثات لندن يطلب منه أن يحضر

---

(٨٧) من مقدمة إبراهيم السلمان، سكرتير الوفد السعودي لكتاب المؤتمر البريطاني، ص٧.

(٨٨) عبدالهادي، أوراق خاصة...، ص ١٢٤.

(٨٩) عبدالهادي، أوراق خاصة... ، ص ١٢٥.

البحث السياسي في مسألة فلسطين بين ممثلي الحكومات العربية والحكومة البريطانية، وأنه على الفلسطينيين أن يثقوا بملوك العرب. ولكن الأمير لم يطلع أحداً على هذا الكتاب - وإن كان قد نوّه لعوني بذلك - ؛ لأن الأمير «رأى الجو المحيط بالفلسطينيين مكهرباً، وأن اقتراحاً مثل هذا ما كان ليقبله الفلسطينيون». واستذكر الأمير فيصل (ألاعيب) نوري السعيد في لندن؛ «لأنه في الوقت الذي كان يشتد في بحوثه في المؤتمر، كان يدير لساناً آخر في جلساته الخاصة مع الإنجليز. وإن المذكرة التي قدمها للمستر مكدونالد حين مغادرته لندن كانت تحتوي على قبوله لما جاء في الكتاب الأبيض»(٩٠).

وعاد الملك عبدالعزيز في لقاء تال مع عوني عبدالهادي يذكر بما جرى في مؤتمر لندن قائلاً : «لم يستمعوا إلى نصائحي، كنت كتبت لابني فيصل ألا يستمع لأقوال الحسيني وعوني عبدالهادي، وأن يعمل مع الإنجليز للاتفاق على أمرين : العفو العام، وتوقيف الهجرة. أما الاستقلال فيكون البحث فيه بعد الوصول لهاتين الغايتين. ولكن فيصل أجابني بأن الفلسطينيين لا يرضون بهذا، وهو لا يرى أن يفاتحهم في الأمر لاستحالة الطلب، وهو مستعد لترك المؤتمر والعودة إذا رأى جلالته ذلك». وأضاف الملك: «إني لم أطلب منه أن يترك المؤتمر ويعود خشية أن يقال: إني عرقلت المؤتمر». وأشار الملك إلى «أن الإنجليز كانوا وعدوني بتأمين هاتين النقطتين على أن يكون ممثلو العرب مسالمين في المؤتمر، غير أن نوري السعيد أراد أن يظهر (عنتريته) وأبى إلا أن يخطب في المؤتمر الخطب النارية على الرغم من نصيحة وزارة الخارجية له بألا يفعل، ولكنه لم يشأ إلا أن يخطب على الرغم من وعوده السابقة(٩١)، الأمر الذي أقام اليهود على

---

(٩٠) المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٩١) كان نوري السعيد قد تقدم حين كان في لندن باقتراح إلى تسوية قضية فلسطين من خلال إنشاء اتحاد عربي، وكان هدف نوري من وجهة نظر الملك عبدالعزيز=

الحكومة البريطانية، ودفعهم إلى وضع العراقيل في سبيل نجاح المؤتمر».

وأخيراً يمكن القول: إن مؤتمر المائدة المستديرة في لندن لا يمثل سوى لحظة واحدة فقط من شواغل الملك عبدالعزيز بالقضية الفلسطينية التي أعطاها أولوية في سياسة المملكة الخارجية وعلاقاتها الدولية.

= هو إضافة مناطق أخرى إلى العراق، الحصول على الهيمنة على البلدان العربية الأخرى، وهذا ما كان يرفضه الملك؛ نظراً لأنه سيخل بالتوازن الحالي للقوى في العالم العربي. إن تصور الملك للعالم العربي كما يتحتم أن يكون عليه في النهاية هو مجموعة من الدول المستقلة موحدة بنوع من التحالف على شاكلة ما كان في ذلك الحين بين العراق والسعودية. وكان هاليفاكس وزير الخارجية البريطاني في محاولة لإعادة طمأنة الأمير فيصل حين التقاه في ١٨ فبراير ١٩٣٩م، وقد مضى إلى حد القول: إن (حكومة جلالته) لم ترحب إطلاقاً بمثل هذه الفكرة بسبب أنها تعد تسوية مسألة فلسطين أمراً ملحًا، وأن إيجاد اتحاد فدرالي هو مسألة للمستقبل البعيد غير المنظور.

F.O. 371/23224/E1253.

"خلاصة حديث الأمير فيصل مع هاليفاكس وزير الخارجية".